الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 20 تشرين الثاني 2024
العدد 5359 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 20 Novembre 2024 nº 5359 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

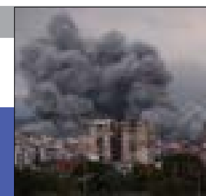
www.al-akhbar.com



طوفان الأقصى

إسرائيل في شمال غزة
«الأرض المحروقة» بديلاً من «النصر»

10



الميدان يسابق المفاوضات: العدو يضغط لاحتلال الخيام

4

بري أنجز مع هوكشتين «صياغة تلبّي مصالح لبنان»

اتفاق وقف الحرب بيد نتنياهو

2

روسيا - الغرب

شبح حرب نووية

12

(أ ف ب)

قضية اليوم

بري أنجز مع هوكشتين «صياغة تلبّي مصالح لبنان»

اتفاق وقف الحرب بيد نتنياهو

ما يجري في الميدان يعكس إلى حد بعيد مسار المفاوضات السياسية التي تكثّفت مع بدء الموفد الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين محاولته «الأخيرة» من بيروت، قبل أن ينتقل «في أي وقت» إلى تل أبيب. وفي مقابل «الصمت الرسمي» السائد في كيان الاحتلال، كثّف جيش العدو هجماته ليلاً، تحديداً على مدينة الخيام، لتطويقها تمهيداً لدخولها، وهي محطة مفصلية ستكون لنتائج المعركة آثار على موقف إسرائيل من مشروع التسوية السياسية.

تفاؤل في بيروت وتشاؤم في تل أبيب... وبري يحسم: «من صوبنا كل شي خلص»

بعبارة «الحل أصبح قريباً»، اختصر هوكشتين نتائج ساعتين من المحادثات في عين التينة مع رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي علّق بأن «الأمور ماشية من صوبنا، وهناك عمل إضافي يتعلق بالصياغة». وهو ما فسّر تمديد هوكشتين إقامته في بيروت، حيث التقى ليلاً المستشار الإعلامي لرئيس المجلس علي حمدان، على أن يزور تل أبيب خلال الساعات الـ36 المقبلة.

وليلاً، صدرت تسريبات إضافية عن اجتماعات السفارة الأميركية، حيث كان حمدان على اتصال دائم مع رئيس المجلس، كما جرى استمزاج آراء خبراء قانونيين بشأن بعض المصطلحات المتعلقة بالاتفاق، من بينها نقطة حساسة تتعلق بفقرة الحدود بين لبنان وإسرائيل، وسط خشية لبنانية من العودة إلى ما قبل الخط الأزرق، إذ تسعى إسرائيل إلى تثبيت الوضع القائم حالياً لجهة تركها بعض النقاط واحتفاظها بأخرى، واعتبار الخط الأزرق حدوداً دائمة. كما شملت الصياغة البند المتعلق بلجنة المراقبة للقرار وكيفية إشراك الجانبين الأميركي والفرنسي في اللجنة إلى جانب لبنان وإسرائيل وقوات الأمم المتحدة.

ونقلت قناة «سكاي نيوز» الإماراتية عن مصادر لبنانية أن الجانب الأميركي «يطالب بأن يكون انتشار الجيش على الحدود في ثكن وتجمعات عسكرية وليس كما هو الآن حيث يقتصر الانتشار على بضع نقاط مراقبة وعدد قليل من الجنود». وأضافت أن «الصيغة الأميركية بشأن تفكيك بنى حزب الله التحتية لم تكن واضحة، ولبنان يحبّذ استخدام الصيغة نفسها الواردة في القرار 1701، وأن الجانب اللبناني يطالب بتوضيح الصيغة المتعلقة بكيفية تفكيك البنى التحتية لحزب الله جنوب الليطاني». كما أشارت إلى أنّ «من النقاط العالقة التي تتم معالجتها مسألة لجنة المراقبة، ولبنان يبدي مرونة بشأن إشراك بريطانيا فيها بعد ضغط أميركي».

وفي ما يتعلق بالبند الخاص بالدفاع عن النفس، نقلت القناة أن «الصياغة الجديدة تفيد بأن لكل طرف حق الدفاع عن النفس إذا اعتُدي عليه، على أن تضمن الولايات المتحدة عدم إقدام إسرائيل على تنفيذ ضربات استباقية، وهذا ما سمح بتجاوز الخلاف بشأن البند الذي كان يذكر أنه يحق لكل طرف الدفاع عن نفسه».

وكان هوكشتين أكّد بعد لقاء بري أنّ «الاجتماع كان بنّاءً للغاية ونحن أمام فرصة حقيقية للوصول إلى نهاية للنزاع، وهذه لحظة اتخاذ قرار، والنافذة مفتوحة الآن». ولاحقاً، نُقل عن بري أن «الوضع جيد مبدئياً»، موضحاً أمام زواره أن ما تبقّى لإنجازه هو «بعض التفاصيل»، مشيراً إلى أن ممثّلاً عنه وآخر عن الأميركيين سيلتقيان لمناقشة بعض التفاصيل التقنية والبتّ فيها، قبل الانتقال إلى المرحلة التالية التي ستكون بمغادرة هوكشتين إلى إسرائيل، «وننتظر ما سيحمله من هناك». وكرّر بري الكلام نفسه مساء أمام زواره، مشيراً إلى أن «جولة هوكشتين هي الأخيرة ولن تكون هناك جولة أخرى»، مع الإشارة إلى أن «المفاوضات هذه المرة تستند إلى شيء، بانتظار الجواب الإسرائيلي». وأكّد بري أن «الضمانات في ما يخص الموقف الإسرائيلي هي على عاتق الأميركيين». وعمّا إذا كانت المسوّدة التي يجري البحث فيها قد نوقشت مع الإسرائيليين، أجاب بري: «هوكشتين يقول إنه نسّق مع الإسرائيليين في ما يخص المسوّدة».

ومن عين التينة انتقل هوكشتين إلى منزل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وعُقد اجتماع غير طويل بحضور وزير الخارجية عبدالله بوحبيب والسفيرة الأميركية ليزا جونسون.

وصدر بعد الاجتماع بيان عن ميقاتي أكّد فيه أن «الأولوية لدى الحكومة هي وقف إطلاق النار والعدوان على لبنان وحفظ السيادة اللبنانية على الأراضي اللبنانية كافة، وكل ما يحقق هذا الهدف له الأولوية».

أما حزب الله فقد واصل صمته، وأجّل الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم كلمة كانت مقرّرة له عصر أمس إلى وقت لاحق، فيما قال نائب رئيس المجلس السياسي للحزب محمود قماطي لقناة «الجزيرة» إن الحزب لن يتعاطى إعلامياً مع ملف المفاوضات، وإنه لا يهتم بغير أمور الميدان، داعياً إلى الحذر بسبب تجارب الفلسطينيين في المفاوضات مع إسرائيل التي كانت تنسف أي اتفاق في اللحظة الأخيرة.

وقالت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار» إن «التفاهم قائم حول كل البنود المذكورة في المسوّدة، وإن البحث القائم حالياً، يتعلق بإشكالية واحدة تتصل بالحدود وهي عقدة العقد، وكان معروفاً منذ وصول المسوّدة إلى بيروت أنها ستكون العقبة الرئيسية في الاتفاق».

وأضافت المصادر أن هناك «تكتماً شديداً حول تفاصيل هذه النقطة بالذات»، ومن غير المعروف ما إذا كانت تتصل بالنقاط الـ 13 المتنازع عليها والتي ينص القرار 1701 على الانسحاب منها. وفي هذا السياق، كانَ لافتاً بيان تكتل «لبنان القوي» أمس، الذي أشار في أول فقرة منه إلى «مسؤولية لبنان بألّا يتنازل عن أي مستوى من مستويات السيادة ولا سيّما ما يتصل بالحدود البريّة المُرسّمة أصلاً منذ عام 1923 بحسب اتفاق بوليه - نيوكمب»، متخوّفاً من عدم وجود أي نيّة إسرائيلية لوقف الحرب.

وفي تل أبيب، كانت الصورة «غامضة إلى حدود كبيرة»، إذ لم يُسجّل أي موقف لرئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، ولا حتى تسريبات من جانب الجيش والمؤسسة الأمنية، لكنّ وسائل الإعلام، التي لم تهتم بالموضوع كثيراً بخلاف المرات السابقة، تولّت بث أجواء متشائمة. فيما أشارت «القناة الـ12» العبرية إلى أن الأميركيين «يظهرون جدية بالغة في التوصل إلى اتفاق، ويؤكدون أن هناك تنسيقاً بين إدارة الرئيس جو بايدن والرئيس المنتخب دونالد ترمب، وكلاهما مصمّم على التوصل إلى اتفاق. وأبرز الأدلة على ذلك قرارهما وضع جنرال أميركي على رأس لجنة المراقبة. إلا أن إسرائيل تشكك في ذلك. وتعتقد بأن «حزب الله يناور ولن يقبل بالشروط الإسرائيلية»».

لكن، كانت لافتة تصريحات رئيس الاستخبارات العسكرية السابق اللواء عاموس يدلين بأن «هناك تقدماً كبيراً»، وذلك بعد عودته من واشنطن حيث «عقد لقاء شخصياً مع هوكشتين قبل أيام». وقال يدلين إن «الاتفاق مع لبنان يتقدم بشكل كبير، وليس مستبعداً أن يُعلن إنجازه نهاية هذا الأسبوع». وأضاف: «الأمر الأهم هو أن الاتفاق بيننا وبين واشنطن حول الضمانات الأميركية بات جاهزاً. وإذا تم اتفاق في بيروت فسيتم توقيعه والانطلاق إلى التنفيذ».

لكنّ صحيفة اليمين «يسرائيل هيوم» نقلت عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن «التوصل إلى اتفاق لن يكون في الأيام القريبة على ما يبدو». وكشفت «أن الجيش الإسرائيلي صادق على خطط أخرى لمهاجمة الضاحية الجنوبية لبيروت، وتنفيذ اغتيالات أينما يتاح في لبنان، حتى في بيروت الشرقية (ذات الغالبية المسيحية)، واستمرار استهداف مواقع حزب الله في جنوب لبنان».

وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إن «الاتفاق مع لبنان لا يساوي الورق الذي يُطبع عليه». وقال نتنياهو نفسه، خلال اجتماع الكابينت السياسي - الأمني، وكذلك أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إنه «ليس مهماً ماذا سيُكتب في الاتفاق، فالورقة هي مجرد ورقة وحسب».

من جهتها نقلت قناة «كان» عن مسؤولين أن «العقبة الرئيسية أمام اتفاق وقف إطلاق النار هي حرية عمل الجيش في لبنان»، مشيرة إلى أن «نقطة الخلاف الرئيسية حول التقدم في الاتفاق مع لبنان تتعلق بحرية عمل إسرائيل في لبنان في حال انتهاك الاتفاق».

ورغم بيان وزارة الخارجية الأميركية الذي أكّد «أننا حقّقنا تقدماً بشأن وقف إطلاق النار في لبنان لكن لا يمكن التنبؤ بموعد التوصل إلى اتفاق»، استمرت وسائل إعلام العدو في الترويج لأجواء متناقضة. فنقلت القناة 13 عن مصادر أنه «لم يتم الاتفاق حتى الآن على زيارة هوكشتين إلى إسرائيل بسبب الفجوات الكبيرة التي لا تزال قائمة بين إسرائيل ولبنان»، وأن «البند الذي لا يزال يشكل عائقاً أمام التوصل إلى اتفاق هو المطلب الإسرائيلي بحرية العمل في جنوب لبنان»، كاشفة أن «إسرائيل تطالب بوجود جنرال أميركي في لبنان ليكون عنواناً لشكاوى إسرائيل حول انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار»، لذا فإن «التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن محادثات التسوية في لبنان ستستغرق وقتاً». ونقلت أيضاً عن الوزير أفي ديختر أن «التفاؤل المفرط في ما يتعلق في لبنان خاطئ ويجب أن نواصل ضرب حزب الله».

وأشارت قناة «كان» إلى أن التقييم في المؤسسة الأمنية هو أن «حزب الله يعتزم تكثيف إطلاق الصواريخ، خاصة على وسط البلاد في الأيام القليلة المقبلة، كوسيلة للضغط من جانبه للتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن».

(الأخبار)



(هيثم الموسوي)

عون يبحث مع هوكشتين حاجات الجيش لضمان خطة انتشار كاملة في الجنوب

اللقاء الرسمي الأخير للموفد الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين، أمس، كان مع قائد الجيش العماد جوزف عون، وناقشا فيه مسائل تتعلق بدور الجيش في الجنوب في المرحلة المقبلة. وقد عرض عون خطة أولية مُعدّة منذ أشهر للانتشار في الجنوب، كما عرض حاجات الجيش من دعم تسليحي ولوجستي ومالي للقيام بدوره.

وكانت الحكومة أقرت في 14 آب الماضي «موافقة مبدئيّة» على اقتراح الرئيس نجيب ميقاتي، تطويع 1500 عنصر جديد لصالح الجيش، ضمن خطة أعدّتها المؤسسة لتطويع 6 آلاف جندي، قبل أن تضع خطة لانتشارها. وقالت مصادر قريبة من الجيش إن «خطة الانتشار لا تزال قيد الدرس، بانتظار القرار الذي ستبلغه الحكومة إلى قائد الجيش استناداً إلى الاتفاق الذي سيتم مع العدو الإسرائيلي عبر الأميركيين»، مشيرة إلى أن «خطة الانتشار مرتبطة بحدود التفويض الذي سيُعطى له». ولفتت المصادر إلى أن «الجيش لا يستطيع صياغة خطة من دون معرفة حدود هذا التفويض ومعرفة ما إذا كان المطلوب منه الدخول إلى جنوب الليطاني وإقامة مراكز له، أم القيام بمسح كامل للمنطقة»، مضيفة أن «قيادة الجيش قررت خطة تطويع ما يقارب 5000 جندي إضافي، لكنّ الأمر مرهون بالقرار السياسي».

وأضافت المصادر أن «قائد الجيش ينتظر أن تحدد الحكومة عنوان هذا الانتشار، وهل يقتصر على تثبيت الأمن وضبط الوضع على الحدود أم يتجاوز ذلك؟ وهل سيحصل الانتشار بشكل تدريجي وبطريقة مدروسة وعلى «الناعم»؟ ونقلت المصادر أن «قائد الجيش يدرك حساسية الوضع جيداً، ويعلم أنه يجب أن يكون حذراً في التعامل مع الواقع على الأرض والناس، ولن يجتهد من نفسه إلا بناءً على قرار الحكومة الذي سيكون منسّقاً حتماً مع الفريق السياسي المعني وهو حزب الله وحركة أمل».

ولفتت المصادر إلى نقطة مهمة ناقشها قائد الجيش مع الرئيسين بري وميقاتي تتعلق بالفراغ الذي سيتركه الجيش في الداخل، إذ إن هناك نقاطاً ينتشر فيها أمنياً بسبب غياب الأجهزة الأخرى، سيكون مضطراً إلى إخلائها.

يشار إلى ان رئيس الحكومة ينتظر نقاشاً مع وزير الداخلية القاضي بسام المولوي والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان لتعزيز وحضور قوى الأمن الداخلي، خصوصاً في الأماكن التي قد يخليها الجيش، علماً أن قوى الأمن تطالب بدورها بتطويع عناصر وبزيادة موازنتها لتلبية حاجات العسكريين فيها.

ابراهيم الامين

في بيتنا من يتبنّى فهم العدو للقرار 1701!

في لبنان جمهور وقوى وشخصيات يريدون إنهاء الصراع مع إسرائيل، ويطالبون بتطبيق كل القرارات الدولية التي تهدف إلى أمر واحد: تجريد المقاومة من سلاحها!

بهدوء، كما يطالب كثيرون، وبعيداً عن الموقف من إسرائيل الذي ترون فيه لغة خشبية، فلنذهب معكم في رحلتكم. لكن، اسمحوا لنا أن نقرأ أحوالكم كما هي في حقيقة الأمر، أو كما نفهمها نحن.

بينكم فئة موجودة داخل مؤسسات الدولة كافة، وهي ليست صغيرة بالمناسبة. ولتسهيل النقاش، سنطلق على هذه الفئة اسم: رجال إنفاذ القانون.

وهناك فئة ثانية تضمّ أحزاباً وشخصيات أكثر صراحة في التعبير عن رغبتها بالوصول إلى السلطة بكل مؤسساتها، لكنها تغلّف ذلك بالدبلوماسية، فتقول إن على لبنان العودة إلى «حضن الشرعية الدولية»، وعدم إغضاب الولايات المتحدة، والالتزام بكل ما يطلبه «المجتمع الدولي»، بما في ذلك التوقف عن مهاجمة إسرائيل، وقطع العلاقات مع كل أعداء أميركا، والتقيّد بالقرارات الدولية. ويمكن أن نطلق على هؤلاء اسم «رجال الشرعية الدولية».

أما الفئة الثالثة، فهي الأكثر صراحة في التعبير عن كل ما يريده الأميركيون والأوروبيون وعرب النفط والغاز. وهي تقول إنها تريد نزعاً كاملاً لسلاح المقاومة وإقفال ملف الصراع مع إسرائيل، وتريد من الجيش اللبناني أن يستعين بالقوات الدولية، وبقوات متعددة الجنسيات إن لزم الأمر، للقيام بهذه المهمة على كل الأراضي اللبنانية وليس في منطقة عمل القرار 1701، كما تريد تنفيذ ما يصدر عن الحكومة الأميركية من عقوبات بحق أشخاص أو مؤسسات أو جهات. لكنها فئة تريد من كل العالم تولّي تنفيذ المهمة، وسنطلق على هذه الفئة اسم «الكسالى البلهاء».

> الصراحة تقتضي القول لكل خصوم المقاومة إن بقاءها أمر حتمي وإن تطوير قدراتها وعناصر قوتها مهمة مفتوحة حتى زوال إسرائيل

وحتى لا نتوسّع في النقاش، تعالوا ننظر في أحوال القرار 1701 الذي تريد الفئات الثلاث تطبيقه، الآن وفوراً. فهؤلاء يعتبرون أن المقاومة منعت تطبيق القرار طوال 18 عاماً، ويعتبرون، عن سابق تصوّر وتصميم، أن عدم التزام لبنان بالقرار يبرّر لإسرائيل إيجاد طرقها الخاصة لضمان أمنها.

لكن كيف ننفّذ القرار 1701؟

بحسب الفئات الثلاث، سبب العدوان الإسرائيلي هو عدم التزام لبنان بالقرار. وبالتالي، علينا القيام بالأمر على نحو صحيح. وبما أن هؤلاء لا يريدون إغضاب المجتمع الدولي ولا إغضاب إسرائيل، فقد وجدوا الحل بأن نسأل إسرائيل والمجتمع الدولي عن الطريقة الأنسب لتطبيق القرار، وبعدها يكون علينا التزام ما يريده هؤلاء.

القرار 1701، كما أقرّته الأمم المتحدة، ينص على أن على القوات الدولية المنتشرة جنوب نهر الليطاني مساعدة الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها بواسطة الجيش اللبناني، الذي يُفترض أن ينشر قوات كبيرة في كل المنطقة، ويمنع وجود أي سلاح أو مسلحين لا يخضعون لإمرته... لكن، كيف يكون القرار الرسمي الذي يحدّد مهمة قوات الجيش قبل إرسالها إلى الانتشار جنوباً؟ وما هي المساعدة التي نريدها من القوات الدولية لتطبيق القرار 1701؟

هنا بيت القصيد، وهنا النقطة العالقة التي قد تفجّر المفاوضات الجارية الآن عبر الموفد الأميركي عاموس هوكشتين، إذ تطل الفئات اللبنانية الثلاث برأسها، معلنة أن فهمها لهذه المهمة مطابق تماماً لفهم الولايات المتحدة وإسرائيل والقوات الدولية لكيفية تطبيق القرار 1701.

وكل هؤلاء يريدون نزع السلاح من أيدي المقاومين في الجنوب، ويريدون من الجيش تنفيذ كل ما من شأنه ضمان منع وجود أي سلاح في البيوت أو المزارع أو الوديان في كل المنطقة. وبالتالي، يقول هؤلاء إن الحكومة اللبنانية ستحدّد مهمة الجيش بضمان أمن إسرائيل، وبالقوة متى لزم الأمر.

لكنّ أيّاً من هذه الفئات، كما الولايات المتحدة والقوات الدولية، ليست في وارد الطلب من الجيش اللبناني أن يتصدّى للخروقات الإسرائيلية. وهم أصلاً لن يعطوه السلاح المناسب لمنع العدو من خرق القرار. بل كل ما يمكنه القيام به هو التوجه إلى لجنة الرقابة لتقديم الشكوى، وليس عليه انتظار أي جواب.

والفئات اللبنانية الثلاث تعرف أن إسرائيل لن تعمل بالطريقة نفسها، وأن جيش الاحتلال لن يكتفي بتسجيل شكوى لدى لجنة الرقابة وانتظار تحقيقاتها، بل يريد أخذ الأمور بيده. وهذا ما جعل إسرائيل تطلب صراحة، في المحادثات مع الأميركيين، ثم في مشروع الاتفاق، أن يكون «لها الحق في الدفاع عن نفسها»، ومعالجة الخرق بنفسها، من دون اعتراض أحد في لبنان أو خارجه. وهذه هي حقيقة ما يجري بحثه الآن، وهي الحقيقة التي يهرب الجميع من استحقاقها، تارة باسم كلفة الحرب، وطوراً باسم عدم القدرة على مواجهة العالم.

بناءً عليه، ما الذي يمكننا قوله لهذه الفئات الثلاث مجتمعة؟ وكيف لنا أن نشرح لها بأن الأمور لا تستوي على هذا النحو، وأنه لا يمكن لعاقل أن يقبل بأن تكون مهمة الجيش تنفيذ ما يريده العدو، فقط من أجل إرضاء المجتمع الدولي؟

وكيف يمكن أن نشرح لهؤلاء بأنه لا يمكن السماح لقوات دولية أو أطلسية أو أي نوع من القوى الأجنبية بالتصرف معنا وكأننا دولة تحت الاحتلال، وأنه لا يحق لأحد على وجه الأرض أن يفرض على قسم يمثّل بالتأكيد أكثر من نصف اللبنانيين، خيارات من هذا النوع؟

وما الذي يمكن أن نقوله لمن لا يزال يحدّثنا عن الشرعية الدولية والمحاكم الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وكأنه لا يرى ما يحصل في غزة منذ 14 شهراً، ولم يسمع مدّعي عام المحكمة الدولية يقول إن مسؤولاً أميركياً «شرح» له أن هذه المحاكم قامت لملاحقة خصوم الغرب في أفريقيا، لا لملاحقة أصدقاء أميركا في إسرائيل؟

وما الذي يمكن أن نقوله لمن لا يزال يرفض إدانة جرائم العدو في لبنان، بينما لا يتوقف عن شتم المقاومين وهم يحملون دماءهم على أكفّهم ويتصدّون لقوات العدو التي تنتهك سيادة لبنان؟

ولأن الأمور على هذا النحو من الوضوح، فإن انتظار نتائج المفاوضات الجارية، هو انتظار واقعي، وتوقف العدوان هو حق لنا، والمساعدة على التوصل إلى اتفاق يوقف آلة القتل واجبٌ علينا. لكن، ما هو حق لنا وواجب علينا، أن نقول، صراحة، إن إسرائيل تبقى هي العدو الذي يجب إزالته من الوجود، وإن فلسطين هي الأرض التي تخصّنا جميعاً، وإن شعبها هو المثال الصارخ على ظلم الأقوياء في هذا العالم، وإن شباناً يخرجون من بين الركام ليلتحموا بالحديد الإسرائيلي ويقولوا له لا بدمائهم، هم المثال الحقيقي على الشجاعة والحرية والكرامة والإنسانية.

صحيح، نحن مختلفون على أساس الأمر. ولذلك، توجب الصراحة القول، بهدوء، إن نهاية هذه الجولة من الحرب مع العدو لا تعني نهاية رحلة المقاومة، وإن إعادة بناء عناصر القوة فيها، بشراً وقدرات وعقولاً وإمكانات، هي مهمة قائمة الآن، وستتعزّز لاحقاً وفي كل وقت.

قضية اليوم

الميدان يسابق المفاوضات: العدو يضغط لاحتلال الخيام

على وقع مفاوضات وقف إطلاق النار التي يقودها الموفد الأميركي عاموس هوكشتين في بيروت أمس، كثّف العدو عدوانه على مدينة الخيام (القطاع الشرقي) ومحيطها في محاولة للتقدّم باتجاه المدينة بعد فشل محاولته الأولى قبل أكثر من 10 أيام. وبعدما فشل العدو في احتلال المدينة، رغم محاولاته الوصول إليها من الجنوب، ومن الجنوب الغربي (المشرف على مرجعيون) ومن الجنوب الشرقي (المشرف على المجيدية والغجر وغيرهما)، بدأ أمس محاولة جديدة للتوغل من الأطراف الشمالية للمدينة تحت غطاء ناري من الغارات الجوية وقصف الدبابات والقصف المدفعي، ورُصد تحرك لدباباته قرب نبع إبل السقي باتجاه الحي الشمالي للمدينة، قبل أن تتراجع وتيرة المواجهات وإعادة العدو حصر محاولات التقدم في الأطراف الشرقية والجنوبية فقط.

نحو 1200 قتيل وجريح بين جنود العدو منذ بدء العدوان وتدمير 48 دبابة ميركافا

وفي القطاع الغربي، عمدت قوّات العدو إلى التقدّم باتجاه بلدة شمع بهدف السيطرة عليها في إطار الضغط على بلدات النسق الثاني من الجبهة لتقليص رمايات المقاومة الصاروخية على مدينة نهاريا ومنطقة حيفا المُحتلة.

وبعد فشله في احتلال حامول ورأس الناقورة، ما يعيق إسقاطه بلدة الناقورة التي تقع ضمن النسق الأول، وللتعويض، حاول العدو عزل البلدة عبر التقدم الذي قام به باتجاه بلدة شمع محاولاً إسقاطها والوصول من بعدها إلى بلدة البياضة، ليقطع بعد سيطرته على البياضة الطريق المؤدية إلى الناقورة وبالتالي قطع طرق الإمداد إليها.



القصف على صور أمس (أ ف ب)

وللوصول إلى شمع، لم يدخل العدو بلدة طيرحرفا، بل التفّ حولها، عابراً من وادي الضبعة - عين الزرقا. ويحاول الاحتلال عبر إسقاط شمع والوصول إلى البياضة عزل الناقورة وقطع طريق إمدادها، إضافة إلى عزل طيرحرفا. لكنّ المقاومة تتصدى للمحاولات الإسرائيلية، ما يؤدي إلى عدم قدرة العدو على تثبيت قواته المتوغلة في بلدة شمع بعد تكبيده خسائر كبيرة، ما اضطره إلى الانسحاب منها، وبالتالي سقوط هدف عزلها مع طيرحرفا. وكخيار بديل، يحاول العدو الالتفاف على شمع ليصل إلى البياضة بشكل مباشر متجاوزاً التثبيت داخل شمع لتلافي الخسائر فيها، لكنّ المقاومة استهدفت أمس تجمعات لقوات العدو جنوب بلدة البياضة.

وفي القطاع الأوسط، لم يُسجل أي نشاط برّي لجيش العدو في المنطقة بعد الكمين الذي وقعت فيه قوّة من الكتيبة 51 من لواء غولاني التابع للفرقة 36 عند مثلث عيناثا - مارون الرأس - عيترون (في 13 من الجاري) وأدى إلى مقتل ضابط و5 جنود بالإضافة إلى سقوط 4 جرحى، باعتراف جيش العدو.

وفي قطاع بنت جبيل، لا تزال مدينة جبيل صامدة أمام محاولات العدو دخولها، فيما لم تنجح قوات العدو في قطاع الحجير في تجاوز حولا وميس الجبل باتجاه شقرا ومجدل سلم. ورغم محاولات العدو التقدم من خلف مركبا باتجاه بلدة طلوسة، إلا أنه بذلك يكون لا يزال يراوح في قرى النسق الأول، إذ إن طلوسة تقع جنوب وادي الحجير وهي متصلة بمركبا.

وتعليقاً على المرحلة الثانية من العمليات البرية التي أعلن عنها العدو، أعلنت غرفة عمليات المقاومة في بيان أمس أنه بعد تراجع العمليّات الجويّة والبريّة لجيش العدو في المنطقة الحدوديّة بنسبة 40% بسبب عدم قدرة وحداته على التثبيت داخل الأراضي اللبنانيّة، سارع إلى إعلان المرحلة الثانية من العمليّة البريّة في جنوب لبنان. وأكدت أن العمليات الدفاعية المركّزة والنوعية التي نفذتها خلال «المرحلة الأولى» من العملية البرية لجيش العدو أجبرت قوّاته على الانسحاب إلى ما وراء الحدود في بعض الأماكن، وسلبتها القدرة على التثبيت في معظم البلدات الحدوديّة.

وقالت إن سلاح الجو الإسرائيلي لا يزال يعتدي يومياً على القرى الحدوديّة، التي يزعم السيطرة عليها، ما يؤكد عدم تمكنه من التثبيت داخل الأراضي اللبنانية، مشيرة إلى أن ما يحصل من محاولة تقدم باتجاه مناطق جنوب مدينة الخيام، دليل إضافي على فشل المرحلة الأولى.

وأعلنت غرفة عمليات المقاومة أن حصيلة الخسائر التي تكبّدها جيش العدو منذ إعلانه عن بدء «المرحلة الثانية» من العمليّة البريّة (12 من الشهر الجاري) بلغت أكثر من 18 قتيلاً و32 جريحاً، إصابات بعضهم حرجة، إضافة إلى تدمير 5 دبابات ميركافا وجرافة عسكريّة، لتصبح الحصيلة التراكميّة لخسائر العدوّ منذ الأول من تشرين الأول الماضي أكثر من 110 قتلى وأكثر من 1050 جريحاً من ضباطه وجنوده، وتدمير 48 دبابة ميركافا، و9 جرّافات عسكريّة، وآليّتي هامر، ومُدرّعتين، وناقلتي جند، وإسقاط 6 مُسيّرات من طراز «هرمز 450»، ومُسيّرَتين من طراز «هرمز 900»، ومُحلّقة «كوادكوبتر»، علماً أن هذه الحصيلة لا تتضمّن خسائر العدوّ في القواعد والمواقع والثكنات العسكرية والمستوطنات والمدن المحتلّة.

ورغم كل المحاولات الإسرائيلية البرية، تواصل المقاومة إطلاق الصواريخ على أهداف إسرائيلية (على الحدود وفي العمق) بوتيرة مرتفعة كماً ونوعاً وأهدافاً، في مؤشر إلى وفرة مخزونها الصاروخي.

(الأخبار)

اليونيفل أسدلت رايتها في شمع

آمال خليل

علمت «الأخبار» أن قيادة القطاع الغربي والوحدة الإيطالية في شمع أسدلت علمي الأمم المتحدة وإيطاليا أمس، لبعض الوقت، بعد تموضع الجيش الإسرائيلي في محيط مقرها عند أطراف شمع الشمالية، في تعبير عن الاستسلام أو الموافقة على ما يفعله. وفي كلا الحالتين، برهنت عجزها عن تطبيق التفويض الاممي الممنوح لها بمنع إسرائيل من خرق الحدود والمواثيق الدولية.

وكان جنود العدو بدأوا بالتقدم منذ أيام، نحو محيط المقر من وادي عين الزرقاء الممتد بين طيرحرفا وشمع. ولم يُسجل أي رد فعل من قبل قيادة اليونيفل لا سلباً و لا إيجاباً، علماً أن محيط المقر شهد اشتباكات عنيفة بين المقاومين وجنود العدو، ما دفع قيادة المركز إلى إبقاء طاقمه في الملاجئ في اليومين الماضيين. ويوم الجمعة الماضي، كان جنود المركز والموظفون شهوداً على استهداف المقاومة لتجمع جنود العدو في باحة مقام النبي شمعون الصفا المقابل. وقام بعض الجنود والموظفين بتصوير تعرّض الجنود للقصف. وبعد نشر بعض تلك المقاطع على موقع «الأخبار»، منعت القيادة الخروج إلى الباحة الخارجية وحقّقت مع «المشتبه بهم» بتسريب المقاطع إلى «الأخبار»، علماً أنه بعد ساعتين، سقطت قذيفة مدفعية من دون صاعق في باحة المركز وفُهمت بأنها رسالة تحذيرية من إسرائيل رداً على توثيق ما تعرّض له جنودها على أعتاب المقام.

كذلك أعلنت الأرجنتين قرارها بتعليق مشاركتها في قوات اليونيفل، علماً أنها ممثّلة بأربعة عناصر فقط (ثلاثة موجودون في المقر العام لقيادة اليونيفل في الناقورة والرابع في مقر قيادة القطاع الشرقي في سهل بلاط).

وفي حادثة جديدة، قامت قوة تابعة للوحدة الفرنسية بمحاولة الدخول إلى موقع للمقاومة في خربة سلم، كما فعلت قبل أيام في قلاويه، ما دفع أحد المقاومين إلى إجبارها على التراجع. وعلمت «الأخبار» أن قيادة اليونيفل تجهّز لشكوى ضد حزب الله بذريعة منعها من القيام بمهامها.

تقرير

جورج عبد الله
إطلاق سراحي تفصيل أمام جرائم إسرائيل

فداء عبد الفتاح

عشية موافقة محكمة تنفيذ الأحكام الفرنسية، منتصف الشهر الجاري، على الطلب الحادي عشر للإفراج المشروط عن الأسير في السجون الفرنسية جورج إبراهيم عبد الله، قال المناضل اللبناني لصحيفة «لومانيتيه» الفرنسية، من سجنه، إن «إطلاق سراحي هو تفصيل أمام الأوضاع التي يعيشها العالم والاعتداءات المتكررة على حقوق الشعوب وحريتها».

وعبد الله، المعتقل في السجون الفرنسية منذ عام 1984، هو أقدم سجين سياسي في أوروبا، وأحد مؤسسي الفصائل الثورية اللبنانية المعادية للكيان الصهيوني.

موعد جلسة النظر في الطلب الحادي عشر للإفراج المشروط حُدّد في السابع من تشرين الأول الماضي، في الذكرى السنوية الأولى لعملية «طوفان الأقصى» وبدء الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، على مرأى من المجتمع الدولي وقوانينه.

وقال عبد الله للصحيفة الفرنسية: «أنا ناشط شيوعي منذ كنت في السادسة عشرة من عمري. وفي عام 1982 كنت في مخيمات صبرا وشاتيلا دعمًا للقضية. وفي ذلك الوقت، أكد الرئيسان رونالد ريغان وفرنسوا ميتران على ضمان الأمن في المخيمات، وأعطت فرنسا كلمتها. رغم ذلك، وقعت المجزرة التي أُعدم فيها 4000 شخص. واليوم تستخفّ أعلى سلطة قضائية في فرنسا بحقيقة أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية، وهذا بالضبط ما يرتكبه الإسرائيليون والأميركيون في غزة ولبنان. لن أتخلى أبداً عن التزاماتي وما آمنت به، وأنا شاب، وسأبقى على مواقفي مدى الحياة».

وهذه المواقف يكررها عبد الله في كل مرة يحضر فيها إلى المحكمة للنظر في هذا الملف، الذي أصبح وصمة عار تلاحق النظام القضائي الفرنسي بعد اعتراف كل من السلطتين السياسية والقضائية، على لسان مسؤولين فرنسيين، بالتلفيق والتلاعب بأدلة الإدانة تحت الضغوط الأميركية والإسرائيلية. إذ كان مفترضاً إطلاق عبد الله منذ عام 1999، بموجب القانون الفرنسي، لكن طلبات الإفراج المشروط التي تقدم بها رُفضت، باستثناء طلب واحد حين وافق القضاء في 2013 على طلب إفراج، شرط أن يكرس بمرسوم طرد، الأمر الذي لم يصدره وزير الداخلية الفرنسي يومها مانويل فالس تحت ضغط أميركي.

في 15 الجاري، أصدرت المحكمة قرار الإفراج عن عبد الله وطرده نهائيًا من الأراضي الفرنسية بحلول السادس من كانون الأول المقبل، من دون اشتراط اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الحكومة، وهو ما اعتبره محاميه جان لوي شالانسيه «انتصاراً قضائياً وسياسياً». لكنّ أهل جورج عبد الله وأصدقاءه عبّروا عن قلقهم من الضغوط السياسية التي قد تُعرقل تنفيذ القرار، على غرار ما حدث عام 2013، وخصوصاً بعد إعلان مكتب المدعي العام الفرنسي لمكافحة الإرهاب أنه سيستأنف قرار المحكمة. والسؤال هو: إلى أيّ حدّ ستتمسك السلطة القضائية الفرنسية بموقفها وترفض الرضوخ للضغوط السياسية الأميركية والإسرائيلية، وهل تطوي فرنسا ملف قضية جورج عبد الله بعد 40 عاماً من التعسّف؟ وهل يُصدّق قرار محكمة الاستئناف، الذي لم يُحدَّد موعده بعد؟

تظاهرة تطالب بإطلاق عبدالله في تولوز الفرنسية (أ ف ب)



المستشفيات تبحث عن ممرّضين

راجانا حمية

تواجه غالبية المستشفيات أزمة في الطواقم التمريضية ولا سيما في الأقسام الرئيسية التي تحتاج إلى متابعة مكثفة، ما يضطر بعض هذه المؤسسات إلى البحث عن بدائل مقبولة غير مكلفة. الأزمة بدأت مع الانهيار الاقتصادي وهجرة نحو 3500 ممرّض وممرّضة من أصحاب الخبرة والكفاءة، قبل أن تكمل الحرب ما بدأته الأزمة المالية، إذ اضطر كثر من الممرّضين والممرّضات إلى النزوح مع عائلاتهم إلى مناطق بعيدة نسبياً، ما أدى إلى انقطاعهم عن مراكز عملهم، إضافة إلى عدد آخر تركوا أعمالهم قسراً بسبب إقفال المؤسسات الصحية التي يعملون فيها، خصوصاً في المناطق المصنفة خطرة (الجنوب والبقاع مثالاً). ولم يسع هؤلاء، تالياً، لمعاودة أعمالهم ضمن المستشفيات في المناطق التي نزحوا إليها، ما أثّر سلباً على سير العمل في عدد من الأقسام الأساسية في عددٍ كبير من المؤسسات الصحية.

ورغم بروز هذه الأزمة، إلا أن أحداً لا يملك أرقاماً دقيقة بسبب استمرار حركة النزوح. لذلك، وضعت نقابة الممرّضات والممرّضين استمارة خاصة بالعاملين في القطاع لمعرفة ظروفهم، ووصل عدد المشاركين في تعبئتها إلى 911 ممرّضاً وممرّضة «منهم 750 نزحوا مع عائلاتهم»، وفق نقيبة الممرّضين والممرّضات الدكتورة عبير علامة. وقدرت عدد الذين يعملون في مؤسسات صحية ضمن المناطق الخطرة أو المعرّضة بحوالى 2000، «ربما انقطعت غالبيتهم عن العمل».

مع إدراكها لمضاعفات حركة النزوح على العاملين الصحيين، إلا أن المشكلة بالنسبة إلى علامة تكمن «في الخبرات لا العدد»، إذ إن هناك عدداً كافياً من الخرّيجين والممرّضين الذين يمكنهم العمل، «لكن المشكلة هنا أن الممرّضين والممرّضات الجدد يحتاجون إلى تدريب وممارسة للوصول إلى ما نريده». وتعطي مثالاً على ذلك، العاملين في أقسام العناية الفائقة أو غسيل الكلى أو الطوارئ، «فلكي تصبح لديهم الخبرات الكافية والكفاءة، يحتاجون بالحد الأدنى إلى عام من التدريب والممارسة. وهذا ما نفتقده، إذ إن النقص لدينا في الخبرات»، ما ينعكس بشكل كبير على آليات تدريب الخرّيجين الجدد الذين يضطر من توفر منهم في المستشفى إلى العمل والتدريب معاً، ما يطيل أمد التدريب ويرهق المدرّب بشكل عام. لذلك، تعمد النقابة اليوم إلى مساعدة المستشفيات ودعمها عبر قيامها بتدريب الممرّضين والممرّضات الجدد وتسهيل دمجهم في المؤسسات الصحية.



نقص طواقم التمريض في أقسام العناية بين 15 و20%



وينعكس هذا النقص «النوعي» في المستشفيات، خصوصاً في «الأقسام الثقيلة»، وفق نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة الدكتور سليمان هارون، وهي أقسام العناية الفائقة والطوارئ وغسيل الكلى وغرف العمليات وغيرها. ويقدر هارون الحاجة في هذه الأقسام إلى ذوي الخبرة ما بين 15 و20% لتعويض ما تحتاج إليه.

بغض النظر عن الأسباب، تواجه المستّشفيات اليوم أزمة النقص في القطاع التمريضي بمحاولة التعويض «داخلياً» من خلال اعتماد دورة عمل طويلة ملحقة بساعاتٍ إضافية، حيث جرى تقسيم الدوامات في معظم المستشفيات على الطاقم الموجود. فيما اعتمدت مستشفيات أخرى تعديل دوامات الممرّضين والممرّضات بحيث «وصلت الدوامات»، بحسب هارون. فيما عمدت مستشفيات أخرى، خصوصاً الجامعية منها والمقتدرة، إلى «استلحاق» الأمر، من خلال العمل على تأمين «منامة» للممرّضات والممرّضين أو تخصيص مساكن مؤقتة لهم مع عائلاتهم للتخفيف من عبء النزوح عنهم ليتفرّغوا للعمل.

قضية

عشرة مصارف تهجم على صفير

نريد مقعدَين في مجلس الإدارة

ثمة اتجاه واضح لدى أصحاب المصارف الذين يطالبون بتمثيلهم في مجلس إدارة جمعية المصارف، بتصعيد الخطوات بوجه رئيس الجمعية سليم صفير الذي ما زال متعنّتاً تجاه هذا التمثيل. فقد علمت «الأخبار» أن هذه المجموعة، ويبلغ عدد أفردها 12 مصرفياً، يعتزمون توجيه كتاب إلى الجمعية لإجبارها على الدعوة إلى اجتماع لانتخاب رئيس للجمعية، بناءً على ما يجيزه النظام الداخلي.

وعُرف من المصرفيين العشرة: «سيدروس بنك»، «لوسيد بنك»، «بنك الاعتماد الوطني» ،«سرادار» و«لي بنك». ويطالب هؤلاء بتمثيلهم في مجلس إدارة الجمعية بعضوَين، يكون رائد خوري أحدهما، إلا أن صفير ما زال يتمسّك برفضه تمثيل خوري والمماطلة في اتجاه الموافقة على أصل المطلب لجهة تمثيل هؤلاء بعضوين. ورغم أن ولاية مجلس الإدارة الحالي منتهية منذ أشهر، إذ كان يجب أن تنعقد الجمعية العمومية قبل 30 حزيران لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، إلا أن صفير استطاع تخطّي المعارضة التي نشأت في الجمعية والبقاء في موقع الرئاسة. ففي تموز الماضي، وجّه صفير دعوة إلى الجمعية العمومية مضمونها تعديل النظام الداخلي بما يتيح التمديد له في رئاسة الجمعية لمدّة سنة إضافية، وذلك بعد تمديد سابق لمدّة سنة، لكن النصاب لم يكتمل بسبب معارضة هذه المجموعة من المصارف. يومها تدخّل عدد من الوسطاء، من بينهم سياسون وأمنيون، من أجل إقناع هذه المصارف بالتخلّي عن طموحها في التمثيل في مجلس الإدارة، إلا أن أصحاب هذه المصارف الذين يملكون مصارف صغيرة ومتوسطة، يرون أنهم محكومون من المصارف الأكبر حجماً التي تسيطر على القرار في الجمعية، ويتهمونها بأنها تعمل من أجل مصالحها فقط لا من أجل مصالح القطاع بكامله، وبأنها تتواطأ ضدّهم في سبيل الحفاظ على وجودها في السوق في أيّ مشروع إعادة هيكلة للقطاع سيجري إقراره في الحكومة اللبنانية.

وهذا الانقسام في المصارف جدّي، إذ لا يتعلق الأمر فقط بالتمثيل في مجلس الإدارة، بل في عملية التفاوض التي كانت قائمة قبل الحرب، بين الحكومة والمصارف وصندوق النقد الدولي، على مشروع إعادة الهيكلة. كما يرى هؤلاء أن المصارف الكبيرة كان لها الحصّة الكبرى من «المغانم» التي حصلت عليها بفعل ارتباطاتها وولاءاتها لحاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة. وقد أتت هذه «المغانم» بأشكال مختلفة؛ منها أرباح من الهندسات المالية أو من توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان في شهادات الإيداع تحديداً أو من تجارة اليوروبوندز، وصولاً إلى السماح لها بالاستثمار في الخارج... ويعتقد هؤلاء أن ما يحصل اليوم هو أن المصارف الكبرى ترغب في إبعاد المصارف الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستحواذ عليها، أو من خلال إقصائها عن السوق، وأنها تعمل في هذا الاتجاه من خلال تضمين مشروع إعادة الهيكلة المرتقب معايير محدّدة للاستمرار أو «البقاء». عملياً، ما تحاول قوله هذه المجموعة، بمعزل عن كل النقاش المتعلق بإعادة الهيكلة وسرقة الودائع وسواها، أن المصارف الكبرى كانت تقوم بدور «صانع السوق» وأنها تتحمّل مسؤولة تجاه ما حصل أكبر من مسؤولية الآخرين، إذ لم يكن بإمكانهم الاعتراض على السياسات السوقية التي أقرّت بالتعاون بين سلامة والمصارف الكبرى، حتى لو أرادوا الاعتراض. أما الآن فهم يسعون إلى الاستفادة بأقصى قدر ممكن من مشروع إعادة الهيكلة من خلال إفلاس الآخرين.

> **تعتزم المصارف العشرة إجبار صفير على عقد جمعية عمومية لانتخاب رئيس لجمعية المصارف**

وكان خوري قد شنّ قبل بضعة أيام هجوماً على مجلس إدارة جمعية المصارف، يشير إلى «ضرورة التضامن بين الأطراف كافة في هذه المرحلة الصعبة»، وإلى أن ما يواجه القطاع المصرفي هو «أزمة حادة تهدّد بإحداث انفجار اجتماعي واقتصادي»، إذ إن «المودعين الذين تضرّروا من تدهور قيمة أموالهم وفرض القيود على السحوبات، يعيشون تحت ضغط نفسي مستمر، مع توقعات بأنّ أيّ تراجع إضافي في الثقة قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي كبير». ولفت إلى وجود «خلافات عميقة بين المصارف الكبرى والصغرى» تؤدي إلى «شلل في اتخاذ القرارات».

(الأخبار)

المصارف الكبيرة كان لها الحصّة الكبرى من المغانم (من الويب)

تقرير

الحرب تلغي 166 ألف وظيفة

ماهر سلامة

يقول البنك الدولي في تقريره الصادر أخيراً بعنوان «تحليل الأضرار والخسائر في لبنان»، إن الخسارة اللاحقة بالعمال بسبب النزوح حتى 6 تشرين الأول 2024 بلغت 166 ألف وظيفة، مشيراً إلى أنه نتج من ذلك تراجعاً في مداخيل هؤلاء بقيمة تقدّر بنحو 168 مليون دولار. وهذا الرقم لا يتضمن الخسائر اللاحقة بالعمال في المناطق التي تصنّف «آمنة»، وقد احتُسب على أساس أن المعدّل الوسطي للأجر هو 84 دولاراً شهرياً، وذلك بناء على إحصاء نفذته منظمة العمل الدولي في عام 2022. ويلفت إلى أن هذه الأرقام ربما قد تغيّرت اليوم. وبحسب التقرير، فإن هذه الوظائف تتوزّع على القطاعات، وهي جزء من الخسارات العامّة التي يتحمّلها الاقتصاد اللبناني بسبب الحرب. أما أكثر القطاعات المتأثرة بالحرب، فهو قطاع التجارة الذي تبلغ قيمة الأضرار المباشرة التي أصابته نحو 178 مليون دولار إلى جانب خسائر في النشاط الاقتصادي الفائت مقدرة بنحو 1,7 مليار دولار. والمقصود بالأضرار المباشرة، الخسائر المادية الناتجة من القصف الإسرائيلي. ومعظم هذه الأضرار والخسائر، بحسب ما يقول البنك الدولي، تأتي بسبب خروج الموظفين وأصحاب العمل من المناطق المعرّضة للعنف الإسرائيلي بشكل أساسي. ونحو 83% هي في هذه المناطق، في حين تعرّض القطاع في المناطق اللبنانية الأخرى إلى 17% من الخسائر المذكورة.

لكن لم يشر التقرير بأي شكل من الأشكال إلى واقع ميداني ظاهر للعيان يتعلق بما يحصل مع النازحين، ولا سيما العاملون لحسابهم الذين يعيدون بناء أشغالهم في مناطق النزوح وفتح محالهم التجارية في مناطق التركّز الاقتصادي الجديدة، وخصوصاً في بيروت الإدارية التي شهدت نزوحاً كبيراً أسهم في زيادة الحركة الاستهلاكية فيها بشكل لافت. والكثير من أصحاب المصالح هؤلاء أعادوا الموظفين الذين كانوا يعملون معهم قبل الإقفال عند بداية الحرب. أيضاً هناك خسائر في الوظائف مصدرها قطاع السياحة الذي يضمّ 4,4% من القوى العاملة في لبنان. فقد تعرض هذا القطاع لأضرار مباشرة تقدّر بنحو 18 مليون دولار، وخسائر في النشاط الاقتصادي تقدّر بنحو 1,1 مليار دولار. وكان هذا القطاع قد تضرّر من تراجع حجم السياحة في الأشهر الأولى من الحرب، قبل توسّعها في أيلول.

عملياً، المناطق التي تأثّر عمّالها من الحرب بشكل أكبر نسبياً، هي مناطق الجنوب، بعدما اضطر السكان إلى النزوح نحو مناطق بعيدة عن أماكن عملهم التي تضرّرت أصلاً. أما في مناطق أخرى، مثل الضاحية، كان جزء كبير من عمّالها مرتبطين بالمركز الاقتصادي للبلد، وهو بيروت. كما أسهمت سهولة نقل المصالح من الضاحية إلى بيروت بتخفيف وطأة النزوح على البطالة، لكن لا شكّ أنها تحمل، عددياً، الحمل الأكبر من الوظائف الضائعة. لا توضح أرقام البنك الدولي كيف تتوزّع خسارة الوظائف على المناطق، إلا أنه يمكن تقدير ذلك عبر توزّع الوظائف بشكل عام على المناطق. فبحسب أرقام الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولي، فإنه من عام 2019، يظهر أن عدد العمّال في الجنوب يبلغ نحو 280 ألفاً. في حين يبلغ عدد العمّال في منطقة جبل لبنان، التي تضمّ تركّزاً كبيراً في الضاحية الجنوبية لبيروت، نحو 753 ألفاً. و12 ألفاً من العمّال في الجنوب يعملون في قطاع الزراعة، وهؤلاء الذين يمكن التقدير بأنهم خسروا أعمالهم ومداخيلهم بشكل شبه كامل بسبب الحرب. في حين أن 52 ألفاً من عمّال الجنوب يعملون في قطاع الخدمات والمبيعات، جزء من هؤلاء استطاع إعادة تركيز أعماله إلى مناطق النزوح. ولكن هناك الكثير ممن تضررت أعمالهم لأنهم لم يستطيعوا نقلها. أما العمّال المهرة، من الفئة المتخصّصة التي لديها خبرة في القيام بنوع معين من الأعمال يتطلب مجموعة من المهارات اليدوية بدلاً من الأعمال الروتينية اليدوية البسيطة، فعددهم في الجنوب يبلغ 62 ألفاً، وهم لا يستطيعون نقل أعمالهم، لكن هذا الأمر يحتاج إلى وقت غير قصير لأنهم يحتاجون إلى الانخراط في السوق الجديدة واكتساب السمعة وغيرها، كما أن أعمال بعض هؤلاء تحتاج إلى نقل آلات ثقيلة (مثل الحدادين وغيرهم)، وهو ما يمكن أن يكون عائقاً أمام عملية النقل. أما العمال غير المهرة، فعددهم من بين عمّال الجنوب يبلغ نحو 46 ألفاً، وهؤلاء يصعب تعويض أعمالهم المفقودة في أماكن أخرى. أما الباقون وهم الأقليات، فيعملون في وظائف إدارية متوسطة وعليا مثل مديرين في الشركات، بالإضافة إلى عسكريين واختصاصيين وسائقي آليات وسيارات.

> **استند البنك الدولي إلى حسابات أجريت في عام 2022 تفيد بأن متوسط الدخل الشهري يبلغ 84 دولاراً شهرياً**

من الطبيعي أن تنعكس الحرب على معدلات التوظيف في الاقتصاد، وخصوصاً مع عملية النزوح الهائلة التي شهدها البلد. وفي هذه الحالات، يحتاج السوق وقتاً طويلاً للاستقرار، وكلما مضى الوقت على هذه الحالة، تتراكم الخسائر على الاقتصاد أكثر ويصبح الوضع المعيشي أصعب. إلا أن إعادة استقرار السوق، قد يسهم في تعافٍ جزئي لتعويض هذه الخسائر.

المناطق التي تأثر عمّالها من الحرب بشكل أكبر نسبياً هي مناطق الجنوب (مروان بو حيدر)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعي سمير صليبا بوكالة المُحامي راضي سعد باستدعاء سُجل بالرقم 2024/183 يطلب فيه شطب إشارة قرار عن قاضي الأمور المُستعجلة في المتن رقم 94/1276/1254 يقضي بوضع إشارة الوكالة الغير قابلة للعزل المنظمة لدى الكاتب العدل في الشياح رقم 94/19763 لمصلحة سمير فوتي صليبا للتسجيل على اسم المُشترية فيفيان فريد كرم يومي 2975 تاريخ 1994/11/12 عن القسم 79 A العقار 564 صربا العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلبت نائلة الياس نعمه احدى ورثة المرحومة ماريا حنا الأشقر مالكة 2400 سهم في العقارين 1436 و1437 انطلياس سندي ملكية بدل عن ضائع بإسم المرحومة.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب طانيوس حارس شعيا وكيل رولا حارس شعيا مالكة 2400 سهم في العقار 78 بكفيا سند ملكية بدل عن ضائع بإسم المالكة.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب عبود جرجس شمعون سوري الجنسية مالك 2400 سهم في العقار 20/2491 برج حمود سند تمليك بدل عن ضائع بإسمه.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب طانيوس حارس شعيا وكيل رولا حارس شعيا وكيلة ادوار بولس شوفاني مالك 2400 سهم في العقار 668 قرنة شهوان سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المالك.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب إيلي صديق الحداد وكيل ميريانا إميل بشاره سند تمليك بدل عن ضائع في العقار 1309 من منطقة الجديدة عن حصة ميريانا إميل بشاره 2400.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب إيلي صديق الحداد وكيل صديق محفوض حداد مالك 2400 سهم في العقار 765 عين الخروبة سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المالك.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب فوزي أمين شلهوب مالك الأقسام 9 و10 و14 و17 من العقار 26 الدكوانة والقسمين 19 و21 من العقار 1704 الدكوانة سندات تمليك بدل عن ضائع بإسمه.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلب فوزي علي عبده بوكالته عن الياس يوحنا مشيلح سند بدل ضائع للعقار 918 عرقه.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري

راني حيدر

عن الحرب وما بعدها: كيف تدخل التاريخ منتصراً

رياض ملحم *

عاجلاً أم آجلاً، ستنتهي هذه الحرب كمحطة فارقة في مشسار صراعنا مع العدو الإسرائيلي. ولكن مرحلة ما بعد الحرب لن تقلّ أهمية عن الحرب ذاتها. ليس لأنها محمّلةٌ برواسب زمن الحرب وما شابه، بل لأن الوضوح بات أقسى وأنصع. وحينما يكون وضوح الإنسان في مواقفه تجاه بلده وناسه ودماه على هذه الدرجة من الشدّة، فإنّ التعامل معه وتقييمه يكونان على قدر من الأهمية والضرورة. فالحرب ليست دماراً وقتلاً فقط، هي كشط الغبش عن الحقيقي والمزيّف، هي عزل كلّ ما ليس ضروريّاً وخطأً لتصل إلى الجوهر والحقيقة. الأكيد أنّ حال القوى السياسية في لبنان واضحٌ حتّى قبل الحرب الدائرة، لأنّها -كرونولوجياً- حسب التسلسل التاريخي للوضع الانقسامي فيه، ليست إلّا تعبيرات عن حالة السياسة اللبنانية منذ الحرب الأهلية عام 1975 وصولاً لحرب تموز 2006 وما تلاها. ولكن لهذه الحرب العدوانية الآن، مقدرة على التعبير أكثر عن حجم الانقسام ومآلاته، إذ أفرزت مفاهيمَ جديدةً مختزلة من حيث التعبير المزيّف عن الوطنية والثقافة والسيادة والقيم والمشتركات المفترضة بين «المجتمعات اللبنانية».

لذا، إنّ مرحلة ما بعد الحرب في لبنان، تعني أنّ عدم التئام الشرخ العمودي في الاجتماع السياسي وضروب التنافر في التعاطي مع المسائل السياسية الشاملة بين قوى المقاومة، وبين القوى السياسية الأخرى في لبنان، أصبحت أكثر تباعداً من ناحية فهم فلسفة السياسة والدولة وأطوارهما. فبدل أنْ تنحاز تلك القوى المغرضة أثناء الحرب، للحرب ذاتها كنوع من الدفاع عن السيادة ووجودها وكضرورة وطنية تتطلّبها الأحداث والموضوعية التاريخية، اتخذت مساراً نقيضاً تماماً، فكانت شريكاً في الحرب ضدّ من يدافع عن سيادة البلاد بشكل حقيقيّ وبصورة جليّة. ورغم ذلك، فإنّ المعيار السياسي المتّزن عند قوى المقاومة حاضرٌ وناشطٌ حتّى عندما يختلط في أسوأ أحوال الاضطراب. يمكن ترجمة ذلك بالمعادلة التقليدية هذه: إنّ القادر على الحرب الأهلية لا يريدها، فيما غير القادرين عليها يستميتون لها، ذلك لأنّ عقول سيّئي الظنّ -ومن النادر أن تكون عقولهم نقدية- تحسب أنّ قوى المقاومة تبذر عن عمد بذورَ حروبٍ قادمة. وفي هذا الظنّ غلوٌّ في تبرئة العدوّ وفي إعلاء منزلة ثقافة الإلغاء وثنائية «نحن وهُم» أو الذات والآخر. ولكن من حيث يدرون ولا يدرون فإنّ «الإلغائية» تلك، هي التي تبذر بذور أي حرب قادمة.

إنّ سردية «لا يشبهوننا» تعني أنّ التنافرات السالفة، هي حتمية وعميقة، لأنّ الذين يتشدّقون بأنّنا لا نشبههم -فنّانون، وسياسيون، ورجال دين، وأنصار الثقافة وعشّاق الحياد- يتذرّعون بأنّ قيمهم في حبّ الحياة أرقى، ولا تتّسق مع قيم من يطلب الموت طلباً شديداً، وينحون منحى الاستعلاء على من سواهم في أنّهم يعتبرون أنّ رؤيتهم للدولة ولتغيير المجتمع إنْ لم تكن تبعاً لمثالهم الأعلى كنموذج للحكم، فإنّنا سنظلّ رهن السلاح غير الشرعي، أو فلنرتَحْ ونُرِح في التقسيم والفدرلة. فماذا يعني إذاً، بعد كل ذلك، دخولك في الحرب ضدّ بلدك والإصرار أنّ الحرب لن تأتي إليك سوى بغلق الباب وليس هناك جدار؟ وكيف يُفهم الإلغاء والتقسيم بغير أنّك تتجه شطر «الفاشية» بالمعنى الصحيح للكلمة، أي إنّك تريد فيما أنت أقلّية، الاستيلاء على السلطة وخلخلة التوازن بالعنف السياسي. فالمطالبة بالفدرلة، والاحتماء بقوقعة الثقافة الضيّقة والمُطيّفة، أو -بشكل دقيق- التذمّر السياسي إمّا من «القمع» وإمّا من اتّصاف «المجتمع الكبير» بأنّه أصبح «أحادي البُعد»، ما هو في نهاية المطاف إلّا ذريعة تريد أنْ تفرض على الواقع السياسي قيمَها ومن جانب واحد حصراً وتخلق دولة تكون كلّها على شكل إمّا عشيرة أرستقراطية، أو عشيرة أسر طائفية.

لابن المقفّع حكمة شيّقة وصالحة لفهم ما نتحدّث عنه: «إنّ الماء إذا أُطيل إسخانُه، فلن يمنعَه ذلك من إطفاء النار إذا صُبَّ عليها». يمكن للملتقّي تأويلها كيفما يشاء سياقه. ولكنّها هنا تفُسَّر بمنحيين، سلبي من ناحية وإيجابي من الناحية الأخرى. تأويلها الإيجابي تجسّده قوى المقاومة حصراً، إذ مهما تم التضييق عليها والاستهانة بدماء أبنائها وشهدائها، أي مهما عمد البعض إلى «تسخين» الفتن ضدّها، فسوف تبقى على قدْرٍ كبير من الاتزان في الحفاظ على توازنٍ ما، يجعل من السلم الأهلي ممكناً دوماً وستبقى مدركة لضرورة إطفاء النار بين فئات المجتمع السياسي اللبناني تجنّباً لأيّ إمكانية تحقّق رغبات الطرف الذي «يُغطّي نفسه برداء الغرب ولا يدفأ». في المقابل، فإنّ بُعدها السلبي ترجمته حاصلة يومياً؛ إنّ من يشعل النار، فهو لا يريد لها ماء ولا انطفاء. إنّ الإنحياز للحرب ضدّ المقاومة، والسعي إلى حرب أهلية مستعجلة، هو كمن يريد إشعال النار لتسخين الماء عليها إلى درجة الغليان الكامل.

> إنّك كلّما كنت قوي النفس والروح كلّما ازداد العنف ضدّك، وحين يزداد العنف وتظلّ تقاتل بالروح فسوف تنتصر حتماً

«يلي بتقاتل فينا هي الروح»

يمكن للمرء أنْ يفتّش في المعارف كلّها بحثاً عن إجابات عن سؤال ما هي «الروح». لكن حينما تنشب الحرب، فإنّ كلّ الأشياء والظواهر يُمكن أن يُعاد تعريفها بما يلائم الحالة الجديدة. ليس ذلك منحىً ما بعد حداثي، إنّما الربط بين الروح من جهة، والقتال من جهة أخرى، في عبارة الحاج عماد مغنية، يحتّم الغوص في علاقتهما الجدلية للإحاطة بفهم أعمق لظاهرة الحرب كنتاج اجتماعي. إنّ الشعب البعيد عن الحرب ومخاطرها «تتبخّر روحه» حسب تعبير هيغل ويفقد تدريجياً «معنى حريته». لا يعني ذلك ملاحقة الحرب عمداً، بل حسبنا أن نفهم أنّ الحروب ضرورة لتُقاس عبرها الأمم. وعليه، فإن الروح هنا، في سياق عبارة الشهيد مغنية، هي منظومة القيم والمفاهيم التي تبتنيها لنفسك كمقياس حضاري تبرز عبره صحّة معاييرك في «معنى حريتك». إنّها الهمّ الأخلاقي الذي يحرّك صاحبه ضدّ القهر والظلم في العالم. إنّها الروح التي تمنح صاحبها الحياة بمعناها الوجودي الشامل. لذا فالتجسيد الأمثل الذي يُعتبر المحكّ الأساسي لك كإنسان «يعرف ويكون» هو الحرب.

في الحرب، إمّا تُخْتَبرُ الأطر التي تُعرِّف فيها نفْسَك وتُعْرَف عبرها فتنجح وتَعْبُر هذا الاختبار، أو تفشل فتنكفِئ. هدف أي حرب هو هزيمة الإنسان، وهذه وظيفة العنف بذاته، فالعنف يُستعرض أكثر مما هو مكافئ للعمل الحربي. ففي استعراض العنف غاية هدفها تكثيف الخوف في الإنسان وكسره نفسياً وجسدياً، أيديولوجياً وعملياً، مادّياً ومعنوياً. هنا تجوز المقارنات لفهم كيف تُقاتل فينا الروح. إنّ الهزيمة هي شعورٌ أكثر مما هي حالة مجسّدة. هي استدخالٌ ورُهابٌ سابقٌ على الحرب، ولذلك هي خللٌ في الوجدان، وتزعزعٌ في الروح. الهزيمة هي «نعم» مسبقة لأي طلب يريده العدو. ولذلك هي بمنزلة الخيانة، والقبول بها هو بمنزلة القاضي الذي يحكم على نفسه بالإعدام وهو قادرٌ على تبرئة ذاته، فيصير العنف حكَماً وخصماً ويصبح المهزوم هو المحكوم مؤبّداً بملء إرادته؛ إنْ وقعتِ الحرب جاءها مهزوماً سلفاً، فيحنّ دوماً للماضي، لحالة ما قبل الحرب ويرفض المواجهة ويخشاها، فيُوقِف الزمن التاريخي خوفاً من التغيير، فيما الآتي بالنسبة إليه فهو من الغيب إلى الغيب. إنّه بذلك، إذاً، المهزوم لا بصراع بل بتسليمٍ واستكانة. وبين المهزوم والمنهَزم فرقٌ جليّ، المهزوم هو الذي ارتضى الهزيمة لنفسه، فنظّر لها وبرّرها وسبق حدوثها الفعلي وأرادها له ولمن حوله. بينما المنهزم، فهو الذي حكمت شروط التاريخ عليه بذلك، فهادن صراعه ولكن لم يقبل هزيمته، فعُطِّل عن الانتصار لحينٍ من الدهر، ولم يُهزم، وشعر بالذنب حتماً ولكن لم يسلّم، وأدرك أنّ هناك مرحلة من مراحل التاريخ لها شروطها إذ لا يمكن للتاريخ بأقصى حالاته موضوعيةً أن ينصر دوماً القضايا العادلة، ولذلك أدرك ولكن لم يتخلَّ عن قضيّته. فأنْ تقاتل فيك الروح يعني أنْ تقاتل بما تؤمن، بفلسفتك للحياة وللجمال وللنضال، بمفاهيمك لنفسك وللآخرين ولظواهر العالم، بقيمك التي تؤسس بها واقعك وتستشرف عبرها مستقبلك، بإدراكك أنّ هناك لحظة وعي حادّ، لا تتكرّر كثيراً أثناء حياتك، إنْ لم تنتهزها فقد تفشل في اختبارك الحقيقي. إنّك كلّما كنت قوي النفس والروح كلّما ازداد العنف ضدّك، وحين يزداد العنف وتظلّ تقاتل بالروح فسوف تنتصر حتماً، فقتالك ذاك، الحكيم والشجاع، هو سرّ المسألة برمّتها لأنّه على دراية تامّة بكيفية حلّ التناقضات بين الذاتي والموضوعي. وحينما يكون القتال خيارك الوحيد ولا تقاتل، بأي شكل وبأيّ وسيلة، بعصا أم بصاروخ... فأيّ إنسانٍ أنت؟

إنّ الهزيمة ثقافةٌ إذاً، فهي عند البعض مسارُ حياةٍ وخيارٌ محتّم، فلا غرو أنْ تسحب نفسها نحو التنظير والتقليل من انتصار الآخرين وخيارهم التحرري. والحرب ليست تجريداً كذلك، إنّها ارتباطٌ بين سرديات وسياقات ومصائر، ولذلك ترى كلّ الأسلحة مشرعةً فيها. وليس عبثاً عند الألسنيين أن يلاحقوا جذر الكلمات وتشابه حروفها. فأنْ تكتب حبراً أم حرباً فذا اختلافٌ في ترتيب الحروف، يكاد يكون اختلافاً في الدرجة لا في النوع. هنا تتساوى «الحربةُ» كسلاح مع «المحبرة» كقلم، كلاهما مسؤولان في الحرب عن دورهما وواجبهما ودون ذلك فإنّهما إمّا متواطئان وإمّا متواطئان. بهذا الوضوح، تكشف لك الحرب من هم معك ومن هم عليك، تشابهتِ الطوائف أم اختلفت، تمظهر الحليف أم انكفأ، وحده زمنَ الحرب يدلّك أن من ينتمي لعقيدة القتال لا لعقيدة الطائفة أو العشيرة هو نصيرُك، فالمقاومة لا تُعنى بالدماء التي تجري في عروق الشخص، إنّ معيارها الأساسي في التفاعل الاجتماعي والسياسي هو الفكر الذي يختمر في الذهن، وإلّا فليُطرد من لا يشعر بنفسه ذلك، عن العتبة.

«إنّ الروح هنا غلبت الروح هناك»

الأثر التاريخي الذي تتركه خلفها حربنا مع إسرائيل هو أنّ روح القتال لدينا تكفي لتعدل اللاتكافؤ المادّي الحاصل في المعركة لمصلحة العدو، وأنّ قلّة هائلة من المقاومين، من يغتسلون بوعد أنّ الإنسان جميلٌ وحُرّ، الذين انبثقوا كوردةٍ من الصخر، ومن خرجوا من أحشاء الحاضر المُرّ ليهدموه، والذين يصدق وعدُهم في النصر دائماً، هم بذرةٌ تنتمي لطمْي الأرض، كأنّهم مثل زهرة عبّاد الشمس، كيفما نبتت، فإنّها لا تتبع إلا الشمس. وإنّها لمفارقة، وإن جاءت حشواً على السياق، أنّنا حين كنّا نرسم بيتاً وشجرة وشمساً ونحن صغاراً، فلم نكن نلوّن الشمس إلا باللون الأصفر. يبدو أنّ الأصفر القاني، لون الحرية المفترض، لا يشرق من الشرق، أصبحت الشمس تطلع من الجنوب، وكلُّ غدٍ سيأتي بعد الحرب، ستشرق شمسُه من فوّهة الجنوب حيث هناك باتتْ تُختصر جغرافيا الخلاص. وهناك، عند الموضع الذي تنتهي فيه عزائم الرجال ويغورُ فيه صبرُ النساء، ويظنّ الجميع أنّ الطريق بلغ خاتمته، ويرخي الناس رِحْلَهم، هناك تحديداً يبدأ أوعرُ ما في الطريق وأروعه. ولكن من ذاك الذي يجرؤ عليه ويقدر؟

فعلها رجلٌ عرفناه. تجرّأ فقام وقاوم وغدا شهيدَنا الأنبل.

* كاتب

إسرائيل وهزيمة ألمانيا الفاشية

محمد فضل الله *

ذكرنا في مقالات سابقة أن الولايات المتحدة الأميركية وَجدتْ في يهود ألمانيا بديلاً عن ألمانيا نفسها يمكّنها من الإجابة عن «سؤال ألمانيا» (الذي كان بالنسبة إليها سؤالاً هوياتياً وعلمياً أكاديمياً مركزياً في القرن التاسع عشر) وإخضاعها والاستيلاء على هويتها في آن معاً، ثم عَمّمتْ ذلك ليشكّل يهود أوروبا «أوروبا بديلة خاضعة» (تكون إجابة عن «سؤال أوروبا» السابق). وعملتْ، عبر قسم دراسات الهولوكوست، على إعادة كتابة التاريخ والفلسفة الأوروبيين إذ يكون يهودُها في قلب وأصل هذا الإرث ليصبح تاريخ أوروبا ما هو إلا المحاولات المستمرة لإزاحة اليهود وتغييب أثرهم وصولاً إلى إبادتهم. لا تقوم الولايات المتحدة بذلك حباً باليهود ولكن استخداماً لهم ليكونوا الجهاز الذي يَسمح لها بإخضاع القارة عبر إعادة صياغتها. إضافة إلى الهوس المستجدّ لجعْل سبينوزا أصل الحداثة الغربية ومنحه الأولوية على كانط وغيره، فقد نُشرتْ أخيراً دراسةٌ «اكتَشفتْ» أن كريستوفر كولومبوس كان يهودياً دون أدلة معتبَرة، وسرعان ما ردّ عليها خبراء الجينات ومؤرّخو تلك المرحلة، ولكن الهدف هو وضْع الفكرة في التداول. إغراق أوروبا بالحديث عن «يهوديتها السرّية»، تمهيد لاعتبار أن التشكيك بعلميّة هذه الدراسات المنشورة قد يكون منشؤه العداء للسامية. صحيفة «الغارديان» تَنشر مقالاً يَعتبر أن نشر صور أطفال غزة الشهداء مردّه العداء للسامية وترديد لخرافات شرب اليهود لدم الأطفال؛ يمكن فهْم أن يَنشر نصاً كهذا موقعُ إسرائيلي، ولكن أن تَنشر ذلك صحيفة «تقدّمية»، حتى لو نَشرتْ ردوداً عليه، ذلك يَعني أن الهدف هو إعطاء الفكرة مصداقية مبدئية، حداً أدنى من المقبولية، عسى أن يتمّ تطويرها في إحدى زوايا الأقسام الجامعية الأميركية لتصبح علماً يوماً ما («الغارديان» لا تنشر أي مقال يُمكن أن يُستشفّ منه تسامحٌ مع النضال المسلّح، بالتالي الأمر لا يتعلق بنشْر مختلف الآراء وطرْحها على النقاش المفتوح). مَكّنتْ إستراتيجية استبدال ألمانيا وأوروبا بيهودها الولايات المتحدة من التخلّي عن المسار الصعب لخلق هوية قارية أميركية في القرن التاسع عشر تكون مقابلاً للهوية القارية الأوروبية (كانت أميركا اللاتينية تَعِد نفسها بأنها ستَنعم بالازدهار وتتشارك التقدُّم العلمي مع واشنطن، وبحلول منتصف القرن العشرين أدركتْ أميركا اللاتينية أن واشنطن تخلّتْ عنها ولذلك فإن ولادة اليسار في أميركا اللاتينية كانت ردّ فعل قاري على هذا التخلّي، وولادة الواقعية السحرية في أدب المنطقة كانت ردّ فعل على العلوم التي مُنعتْ عنهم). لا يَعني ذلك أن مسار خلْق هوية قارية أميركية غير ممكن لاحقاً، كل ما هنالك أن ظروفه قد تكون قيد التهيئة ولم تَنضج بعد، وسيكون ذلك بالتأكيد نهايةً لسؤال ألمانيا وأوروبا عموماً (بمعنى بدء القارة مساراً بيزنطياً أو قسطنطينياً طويلاً من الهامشية المتزايدة يَصعب عكسه) وللمشروع الإسرائيلي في الآن معاً، المشروعان محكومان بالمسار نفسه.

لذلك حين نجد أن الإسرائيليين يطبّقون على الفلسطينيين السياسات نفسها التي طَبقها عليهم النازيون قبلاً، فمردّ ذلك ليس سيكولوجياً بل مؤسساتي: إنتاج المعرفة عن إسرائيل مرتبط هيكلياً ومؤسساتياً بإنتاج المعرفة عن ألمانيا (إعادة تشكيلها معرفياً عبر يهودها ويهود أوروبا بشكل عام لاحقاً). فكرة أن الضحية محكومة بتقليد جلادها هي جزء من تفسير السياسة عبر السيكولوجيا اللاتاريخانية، وهي إحدى أسوأ الممارسات الأكاديمية الكسولة، صناعة الأوراق البحثية («انشر أو تَختفي») عبر جمع استسهالي يُسمى ما بين تخصصي. مثلاً، ليس هناك عداء للسامية أو إسلاموفوبيا أو عداء للنساء، هذه العبارات ليست فقط خطأ بل المقصود منها هو إعطاء بُعْد سيكولوجي يُغنينا عن التحليل الهيكلي للظواهر. علينا أن نُبقي في بالنا أن الظواهر هي نتيجة لمؤسسات إنتاج المعرفة (والتوترات السياسية المنهجية في ما بينها) وليس نتيجة «مشاعر» الأفراد. الهوية تُعرَّف بنوع العمل المطلوب من أفرادها أداؤه، ومُنتَج هذا العمل/الأداء (أو العمل باعتباره أداءً) يقع ضمن هرمية تَجعله أكثر أو أقل قيمةً من منتجات أخرى (نحن لسنا سوى العمل المُحال أداؤه)، وبالتالي لليهود وللمسلمين وللنساء في كل حقبة مُنتَج مرتبط بهم، والنضال يكون بالتفاوض حول المنتَج المُحال إلينا والمساواة في قيمتها عبر إعادة هيكلة مؤسسات إنتاج المعرفة ذات السلطة (النضال الأقسامي). وبما أن العمل المُحال إلى إسرائيل هو تفكيك وإعادة تشكيل ألمانيا (ثم أوروبا بشكل عام) فليس لدى إسرائيل سوى الخطابات والممارسات التي تَنتج عن المادة المفكَّكة لتصبح صلب مادتها: مهمة إسرائيل أن تكون نسخة عن ألمانيا القديمة (التي تريد واشنطن مصادرتها، أي بالضبط ألمانيا التي تمّ اختزالها إلى النازية)، ومهمة ألمانيا الحالية أن تكون نقيضاً لألمانيا القديمة (أي هابرماس). ليس علينا أن نخشى أن يقوم الفلسطينيون بتطبيق ما نَفّذتْه إسرائيل بحقهم على شعب آخر. ليس كل الضحايا محكومون سيكولوجياً بتنفيذ ما طُبِّق عليهم قبلاً؛ هم يَفعلون ذلك حصراً حين تكون وظيفتهم الجديدة هي إعادة تشكيل علوم جلاديهم لدى حاضرة إمبريالية جديدة.

من هنا يَبدأ العداء للغة، وكلما أغرقتْ إسرائيل في فاشيتها تتشابه مع ألمانيا النازية من حيث رفْض الانخراط في الإنتاج اللغوي («انظر إلى يدَيه» يقول هايدغر عن هتلر). ما هو الهدف من الحرب؟ ليس هناك هدف، ليس فقط من أجل عدم التعرُّض للمحاسبة الإعلامية لاحقاً، بل هو عداء فاشي للغة لصالح الفعل، وأولوية للبيولوجيا على السياسة (السياسة باعتبارها معادلة بيولوجية وليس العكس). المسألة التي شغلتْ كثيرين كانت اعتناق النازيين للروح والتكنولوجيا في آن معاً (آلة تَملك روحاً بحسب ما تصوّر الأميركيون المعجبون بالفاشية الإيطالية)، ولكن المسألة الأعقد باعتقادي هي دمجهم بين التاريخانية والبيولوجياتية المعادية للسياسة واللغة في آن. هايدغر الذي قال «اللغة بيت الكينونة» و«الكينونة تتكشّف بشكل مختلف في حقبات مختلفة» كيف يمكن اتساقه مع القاموس الزاخر بالحتموية البيولوجياتية للنازيين (التي تَستخدمها إسرائيل اليوم من الليبنسراوم - المجال الحيوي- إلى الإبادة العنصرية)؟ يمكن تحليل ذلك عبر التوزيع الأقسامي وليس مجرد التناقض المفهومي، المؤسسات هي التي تتناقض وليس الأفكار المجردة. التوتر بين الفلسفي والسياسي أو عدم ارتباطهما بالحدّ الأدنى في ألمانيا، فلسفة لا-سياسية بطريقة مختلفة منهجياً عن الفلسفة الأنغلو-تحليلية، منذ جيرمان دي ستايل التي اعتَبرتْ أواخر القرن الثامن عشر أن الألمان يتفلسفون لأنهم يجدون أنه لا يمكنهم التغيير في السياسة، وصولاً إلى هايدغر في نقده لماركس وحتى حنة آرندت. قسم العلوم السياسية في ألمانيا لم يصبح قسماً مكتملاً إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمعرفة ذات السلطة حول السياسة كان يُنتِجها الباحثون في قسم التاريخ المعاصر، وكان يُتوقَّع من المواطن الألماني ألا يتدخل في العمل السياسي لأنه ليس خبيراً في هذا المجال (السياسة هي مجال الخبراء، أي باحثي قسم التاريخ المعاصر، وليست مجال العامة من الناس).

يَعتقد نتنياهو أن عدم إيضاح الأهداف من الحرب يحرّره من تبعات اللغة ليتفرّغ لأوهامه البيولوجاتية حول الليبنسراوم، إلا أن اللغة غالباً ما تترك «الكلمة» الأخيرة لها. عدم الإيمان بالسياسة وديناميات اللغة يؤدي إلى فقدانك معيار الهزيمة والنصر وهما مفهومان لغويان سياسيان لا يمكن احتواؤهما بيولوجياً (رغم أنهما مفهومان تقليديان جداً ويُفترَض أن نتمكّن عبر «الدراسات العسكرية النقدية» أن نتجاوزهما نحو مفاهيم جديدة). المسألة لا تُختزَل إلى فكرة «الضياع» كما يَعتبر البعض، بل هي في تعطيل بعض المفاهيم السياسية عبر إعادة تشكيل الهيراركية (التراتبية) بين مؤسسات إنتاج المعرفة (ومن ضمنها المعرفة السياسية). المعرفة السياسية دائماً موجودة، لكن ترابطاتها داخل الهيراركية هي تحدّد متى تَعمل على مستوى القرار السياسي وما لا تَعمل (سنتطرّق في مقالات لاحقة إلى بعض الآليات الإمبريالية في تفعيل وتعطيل المفاهيم).

لكن علينا أن نُشير إلى أن ما نراه اليوم من تمنُّع إسرائيل عن الإفصاح عن أهدافها وعن الاعتراف بالخسائر، أكان في الهجوم الإيراني أو في ما يُسمى العملية البرية في لبنان، لم يَبدأ مع إسرائيل بل مع الولايات المتحدة: عدم ذكر أن الجيش الأميركي منخرط في حروب في الخارج (حروب دون اسمها)، هكذا يَختفي الأثر السياسي للحروب (الذي رأيناه في عهد جورج بوش الابن)، وبَدأ ذلك مع باراك أوباما (الديموقراطي التقدمي)، وكان خطاب الأتمتة ونزع الأنسنة عن الروبوتات والدرونز (مَنْ الذي قتَل عشرين شخصاً في عرس في اليمن؟ لا نَعلم، إنها الألغوريثمات والدرونز، الفانتازيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي الهدف منها فعلياً هو تجهيل الفاعل السياسي لتصبح مطواعة في يد الإمبريالية، وهو ما سَمَح بدايةً بتجهيل القصف عبر الدرونز خلال حقبة أوباما، ثم كانت الخطوة الطبيعية التالية هي نفي ترامب أن يكون هناك أي إصابات في الهجوم الإيراني على قاعدة عين أسد (ليتكشّف لاحقاً أن هناك مئة إصابة، بدأ الإعلان عنهم تدريجياً)، ثم بدأ تهميش اللغة ونفي السياسة في السياسة يصبح منهجاً أميركياً رسمياً قبل أن يصبح إسرائيلياً اليوم. المسعى إلى إسكات اللغة هو خطاب بيولوجي أنتي-سياسي، والفاشية ليست مشروعاً سياسياً بذاتها، بل هي تَقوم على أنقاض مشروع سياسي فَشِل قبلاً، ولذلك لا يمكنها الاستدامة. لقد أرادتْ الولايات المتحدة لإسرائيل أن تكون ألمانيا صغيرة بديلة، وسيكون لها ذلك وستلقى المصير نفسه. ليست ستالينغراد بالتحديد هي التي هَزمتْ ألمانيا النازية، بل إن الأخيرة كانت ستبقى في حالة حرب حتى تصطدم بستالينغراد ما، أكانت تلك السوفياتية أو غيرها. وهذا هو الحال مع إسرائيل في طورها الفاشي الأكثر وضوحاً، ستبقى في حالة حرب حتى تصطدم بستالينغراد ما. سيكون من اللافت أن يكون السفارديم (كتلة الفاشية الأكبر) سبب زوال إسرائيل، وهم الذين أُلحقوا إلحاقاً بالمشروع الإسرائيلي، ولم يكونوا جزءاً من تأسيس الدولة.

* باحث

لاستراتيجية دفاعية بشرطها وشروطها
هل مَن يجرؤ؟

حمزة الخنسا *

طفت على سطح الحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل على لبنان، مشاهدات كثيرة تعكس غياب الروح الوطنية لدى شرائح من اللبنانيين ما جعلهم - لأسباب كثيرة - يعلنون الاصطفاف السافر خلف العدو، ودعمه وتأييده في قتل لبنانيين آخرين وهدم قراهم وممتلكاتهم.

هذه الشرائح، وإنْ كانت بموقفها هذا منسجمة مع سلوك أحزاب سياسية وكيانات طائفية ومذهبية ارتبطت تاريخياً بشبكة المشاريع الغربية، إلا أنها، وفي سلوكها دروب الرهان على آلة القتل الإسرائيلية لتحقيق تفوق سياسي مُتخيَّل، داست على مفهومَي السيادة والمواطنة، وهما أكثر مفهومين ادّعت احتكارها لهما وحصرية انتمائهما لها على مرّ تاريخ لبنان منذ إنشائه حتى اليوم.

يفتح هذا الأمر باب التساؤلات عن ماهية «الدولة الحقيقية» التي ينادون بها، وهي تساؤلات تستحق أن يُفتح النقاش حولها، خصوصاً أن المطالبين بها ربطوا تحقيقها بشرط يكاد يكون شبه وحيد ويتلخّص بسحق جزء أصيل ومؤسس للكيان اللبناني بيد كيان لا يخفي مشروعه بجعل لبنان جزءاً من دولته الممتدة من الفرات إلى النيل. على أن هذا الشرط، ورغم جذريّته، قد حصر هؤلاء آلية تنفيذه في انتخاب رئيس للجمهورية والتمديد لقائد الجيش، أنهما الباب الوحيد للعبور إلى الدولة الحلم. وعند التمحيص في السلوك المتوخى منه أن يؤدي إلى تحقيق هذا «المطلب المصيري»، يظهر كثير من «الخطوات الأولية» التي تكشف عن هشاشة في البناء التنظيري، وبالتالي السطحية في الأسباب الموجبة للجعل من هذه المطالب خارطة طريق، أولاً، وبرنامجاً سياسياً تالياً، يشكلان عناوين العمل السياسي - وربما الشعبي - في مرحلة ما بعد الحرب.

فمثلاً، تقوم الفكرة الأساسية لـ«المشروع التحرري» الذي يتبناه هؤلاء، على كذبة الاحتلال الإيراني. وفضلاً عن أنها كذبة، فهي فكرة مستَهلكة ووصفة جرّبتها الولايات المتحدة الأميركية والسعودية في العراق بعد احتلاله في عام 2003، وفي الدول التي مرّ عليها إعصار «الربيع العربي» بدءاً من أواخر عام 2010. وكانت قد انتقلت إلى لبنان بعد انتفاء تأثير وصفة «الاحتلال السوري» بعد عام 2005. ومع الأخذ في الحسبان أن «نغمة» الاحتلال الإيراني يراد منها اتهام حزب الله والمقاومة في لبنان بتنفيذ مشروع إيراني بدفاعهم عن لبنان، إلا أن وقائع الحياة السياسية اليومية في لبنان تقول إن السفراء الأميركيين المتعاقبين، وفرق عملهم الديبلوماسية و«الأهلية»، هم من يتحكم في مفاصل الحكم ويحدد للحكومة اللبنانية والكثير من الوزراء والقضاة والإعلاميين، وحتى البلديات، برنامج عملهم وما هو المسموح والممنوع والـ«ما بين بين». لا يحتاج الأمر إلى كثير من الاستدلالات لإثبات الأمر، لكن لا ضير في سرد واقعة حصلت أخيراً خلال اللقاء الذي جمع كبير مستشاري السيد علي الخامنئي، علي لاريجاني مع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، الذي رفض عروضاً إيرانية بالجملة تتعلق باحتياجات النازحين درءاً لرد الفعل الأميركي.

وتأتي في المرتبة الثانية كذبة «تحرير لبنان» من الاحتلال الإيراني، والتي بدأت شخصيات ومنابر ومنصات عدة الإعلان عن تحققها بفعل العدوان الإسرائيلي. هذه السردية غير بعيدة عن أجواء حزب القوات اللبنانية، التي اعتبر رئيسها سمير جعجع، في آخر إطلالة متلفزة له، أن العدوان الإسرائيلي على الضاحية والجنوب والبقاع هو فرصة لتحصيل مكتسبات سياسية، وإنْ سمّاها تجميلاً «العودة إلى المسار الصحيح»، رغم أن جميع اللبنانيين يعرفون أن المسار الصحيح بالنسبة إلى جعجع، تاريخياً، هو الخيار الإسرائيلي. في المناسبة، هنا يجب أن يُشكر جعجع على وضوحه، كما عليه ألّا يستنكر لاحقاً التداعيات السلبية لانتهاء الحرب بخلاف رغبته، على مستقبله السياسي في البلد. ففي لبنان، من السهل على أيّ كان تعبئة الوقت الفاصل بين بداية العدوان ونهايته بأفعال ومواقف وشروط وسقوف. لكن، يبقى للأفعال والمواقف والشروط والسقوف التي تفرض وقف العدوان، الأثر الأكثر دواماً وتأثيراً بعده.

على أي حال، لا يفيد الغوص كثيراً في تفنيد سلوك المراهنين على إسرائيل لاستنباط الأدلة على أنهم قد وضعوا مجدداً كل بيضهم في سلة تل أبيب، ما يفيد أكثر هو محاولة وضع أسس ومحددات واقعية لإدارة العلاقات بين المكونات اللبنانية لا تقوم على التكاذب الوطني، ولا على النفاق الاجتماعي، بل من الجيد الانطلاق من أرضيات صلبة تشكل مشتركات تجمعهم، ولو أنها أصبحت نادرة، إذ حتى «نهائية الكيان» لا يبدو أنها ما زالت محل إجماع، فعدد من الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أم الكيان وأباه، صاروا يدعون إلى الطلاق الوطني، وبدأت أحلام الانفصال تدغدغ مَن كانوا منهم يدّعون نبذ التطرف.

مهما يكن من أمر، فإذا كان من نقطة انطلاق تصلح لأن تكون أرضية صلبة يمكن البناء عليها لمرحلة بناء «الدولة الحلم» حقيقةً، فالأولى أن تكون بلورة مفهوم أمن قومي واضح لتلك الدولة بما يتصل به من متطلبات أساسية كالتنمية، ومن تعريف واضح للعدو والصديق، والجيران في حالة لبنان. ويكون منسجماً مع مفهوم المصلحة القومية كمحدد لتقرير السياسة الخارجية بهدف تعزيز المصالح القومية والحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم توجهاتها الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، يمكن إنجاز الإستراتيجية الدفاعية لهذه الدولة، إذ فشلت القوى السياسية مراراً في السابق في التوصّل إلى اتفاق حولها، لأنها كانت في الأصل تنطلق نحوها من دون الاتفاق على ماهية الأمن القومي والمصالح القومية، كمن يضع العربة أمام الحصان. وهنا، سيكون الجميع أمام استحقاق كاشف لحقيقة النوايا من جهة، ولحقيقة الشعارات السيادية والوطنية من جهة أخرى. وسيكونون أيضاً أمام استحقاق الإجابة الشفافة عن أسئلة تتعلق بقدرة كل منهم على التحرّر من التبعية للمشاريع الخارجية. فمثلاً، هل سيتم الاتفاق على عدوانية إسرائيل وأطماعها تجاه لبنان؟ أم أن البعض سيصر على اعتبارها «جارة» من منطلق تبعيته لمشروع التطبيع الذي تقوده السعودية في المنطقة؟ وهذا سؤال، جوابه محطة جوهرية في الانطلاق نحو صياغة إستراتيجية دفاعية من وحي التعريف المتفق عليه للأمن القومي والمصالح القومية اللبنانية. أم إن البعض سيعتبر أن الأمن القومي هو السلام، وبالتالي نعود بشكل غير مباشر لنظرية قوة لبنان في ضعفه؟

بصرف النظر عن الامتحان الكبير المتعلق بسوريا والعلاقة معها، وعن الديموقراطية التوافقية والمحاصصاتية، وعن الأعداد والنسب وقانون الانتخابات وغيرها من القضايا التي تثير مخاوف البعض اليوم، يبقى الذهاب إلى إستراتيجية دفاعية بشرطها وشروطها، وتعزيز قدرة الجيش اللبناني ليصبح قادراً بالعديد والعتاد، لا بالأغاني والفلكلور الوطني، على حماية كل اللبنانيين من الحدود إلى الحدود، بقوته لا بعلاقاته، الامتحان الحقيقي لكل أولئك الذين أصبحت السيادة لعقاً على ألسنتهم، يلوكونها كلما هبّت المشاريع الأميركية - الإسرائيلية على لبنان، فيما كانوا في الماضي القريب أول من طعنها وحارب الجيش، أيضاً عندما هبّت المشاريع الأميركية - الإسرائيلية على لبنان. بالضبط كما استخدمت السعودية القومية العربية فزّاعة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي لمحاربة حركات التحرر العربية، واعتنقتها اليوم ديناً، لمحاربة حركات المقاومة التي تتهمها بأنها إيرانية فارسية.

قالها الشهيد السيد حسن نصرالله مراراً، إن حزب الله ليس فئة تهوى القتال، لكنه اضطر إلى القتال لتعويض إهمال الدولة لواجباتها بحماية الجنوب وأهله من الاعتداءات الإسرائيلية، وقدّم على طاولة الحوار في عام 2006 إستراتيجية دفاعية متكاملة لم تلقَ تجاوباً من أحد، ولم يقدّم أي من الأطراف إستراتيجيته الدفاعية، بل كانت إستراتيجيتهم الدفاعية الوحيدة هي مطالبة المقاومة بإلقاء سلاحها.

اليوم، ورغم كل ما حصل ويحصل جرّاء العدوان، سيعود حزب الله إلى ثوابته المتعلقة بالمقاومة ونظرته إلى إسرائيل ووجوب قتالها وإعداد العدة لذلك، وإلى أن يصبح الجميع مستعدين للبحث الجدّي في الإستراتيجية الدفاعية، التي تحصر مهمة الدفاع عن لبنان وأمنه القومي ومصالحه القومية، بيد الجيش، سيعود حزب الله منذ الدقيقة الأولى لإعلان وقف العدوان (مهما طال أو قصُر) إلى ترميم قدراته وتحديث خططه والحرص على أن تكون المقاومة على أعلى جهوزية للدفاع عن لبنان ضد الأطماع الإسرائيلية، بصرف النظر عن كل الضجيج الحاصل في الإعلام وعلى الفضاء الافتراضي.

* من أسرة «الأخبار»

طوفان الأقصى

إسرائيل في شمال غزة
«الأرض المحروقة» بديلاً من «النصر»

غزة - **يوسف فارس**

بعد 45 يوماً من العملية المستمرة في شمال قطاع غزة، والجدل المستمر في وسائل الإعلام الإسرائيلية حول ما حقّقه أو سيحقّقه جيش العدو الذي حشد ثلاثة ألوية عسكرية مختلفة التخصّصات القتالية هناك، تقول الشواهد على الأرض إن سلوك الجيش يثبت أنه يستخدم في شمال القطاع سياسة الأرض المحروقة. ويحصل ذلك بمعزل عن الأهداف الإستراتيجية للهجوم المعروف بـ«عملية جباليا»، وما إن كان سينتهي بترحيل الأهالي والسيطرة على الأرض، وفقاً لما طالب به وزير المالية الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، أول من أمس، حين دعا إلى ربط الانسحاب من محافظة الشمال بتسليم حركة «حماس» الأسرى لديها أو البقاء هناك إلى الأبد، أو أنه عملية عسكرية صرفة تستهدف تدمير «لواء الشمال» في «كتائب القسام»، المعروف بأنه أقوى ألوية الكتائب وصمام أمان البقاء في شمال وادي غزة عموماً.

ويعتمد سلوك جيش العدو على ريتم التقدّم البطيء جداً، والذي يسبقه تمهيد ناري كثيف جداً. ووفقاً لشهادات النازحين الذين خرجوا أخيراً من المناطق المحاصرة، فإن المرحلة الأولى من التقدّم إلى أي منطقة، تبدأ بإطباق مخابراتي وتحليق مكثّف لطائرات الـ«كوادركابتر» المسلّحة بالبنادق والقنابل، ثم بتمهيد مدفعي عنيف جداً يستمر لساعات، يتخلّله قصف من الطائرات المسيّرة في اتجاه كل من يتحرك، ويلي ذلك، تفجير الحارة أو الحيّز العمراني المستهدف بالبراميل المتفجرة أو بالروبوتات التي تحوي نحو 4000 كيلوغرام من المواد المتفجرة. ويحوّل هذا الضغط الناري المناطق المستهدفة إلى خراب تام، حيث تسقط حجارة الأبنية ولا تسمح لأي مقاوم أو إنسان بالتحصّن فيها، ما يسمح بتقدم آمن لجنود العدو. على أنه رغم كل ذلك، فإن سياسة التدمير لم تسمح لـ «عملية جباليا» بأن تمر من دون تكلفة مرتفعة، حيث تجاوز عدد الجنود القتلى منذ بداية الهجوم حاجز الـ27 جندياً. ودفعت هذه الفاتورة عضو الكنيست عن حزب «الليكود»، عميت هاليفي، إلى الصراخ، أمس، قائلاً إنه «لم يكن ينبغي شن العملية العسكرية في جباليا، وعلى (وزير الحرب يسرائيل) كاتس الإيعاز إلى الجيش بتغيير خططه .لقد فقدنا 24 جندياً وضابطاً منذ شهر ونصف، فهل أصابنا الجنون؟»

وإذا كان الخراب والتدمير هدفاً بذاته، فإن الأذى النفسي وتشويه الوعي الجمعي لسكان المخيم الأكثر عناداً بين مخيمات قطاع غزة الثمانية، هو هدف بذاته أيضاً، حيث السلوك الإعلامي وطريقة تعاطي جنود الاحتلال مع الأهالي الذين أُخرجوا من منازلهم خلال الأيام الماضية، تثبت أن المقصود هو كسر الشوكة، وتحطيم حالة الندية في نفوس الخصم.

> **تحمل «عملية جباليا» أهدافاً مادية ونفسية تتجاوز نجاح العدو أو فشله**

ويندرج في إطار ذلك، تعمّد الاحتلال تجميع الآلاف من الرجال لساعات وإجبارهم على خلع ملابسهم، ثم تصويرهم وتعميم صورهم على وسائل الإعلام، وأيضاً اعتقال الأطباء الذين رفضوا التخلي عن واجبهم الإنساني تجاه أبناء شعبهم. ويقول أحد النازحين، لـ«الأخبار»، إن «جنود العدو على حاجز التفتيش كانوا يتعمّدون إذلال الشباب والنساء، والتهكّم والسخرية وإطلاق عبارات مثل: وين سبعة أكتوبر، وين حماس، راحت جباليا، انهارت جباليا». كما تعمّد صحافيون في القنوات العبرية إجراء مقابلات مع النازحين وانتزاع تصريحات تدين المقاومة.

في خلاصة الأمر، تحمل «عملية جباليا»، أهدافاً مادية ونفسية تتجاوز نجاح العدو أو فشله في القضاء على المقاومة، إذ لا يبدو الأخير هدفاً قابلاً للتحقّق حتى اللحظة، خصوصاً في ظل استمرار التصدي النوعي والقدرة المستمرة على إعادة البناء والترميم.

إسرائيل تدمر غزة لتشويه وعي الفلسطينيين (أ ف ب)

مساعدات غزة: مسلسل الكذب الإسرائيلي يتواصل

القاهرة – **الأخبار**

انعقد في القاهرة اجتماع ضم مسؤولين مصريين وأميركيين وإسرائيليين، بشأن الوضع الإنساني في قطاع غزة. وبحسب مسؤول مصري شارك في الاجتماع، فإن الطرف الإسرائيلي زعم إدخال مساعدات طبية إلى داخل القطاع، وتحديداً في الأماكن القريبة من رفح الفلسطينية. إلا أنه، بحسب المسؤول، لم يكُن ثمة تطور ملحوظ على أرض الواقع، فيما تلك الوعود «طالما تكررت في الاجتماعات التي يشارك فيها مسؤولون أميركيون»، من دون أن تلقى سبيلها إلى التنفيذ.

وفي غضون ذلك، وفي ظل استمرار سياسة إضاعة الوقت الإسرائيلية، تواصلت الاتصالات المصرية مع أطراف دولية عدة من أجل الضغط على إسرائيل لوقف القتال فوراً، وسط ما قيل إنه توافق مصري - أوروبي - بريطاني على استنفاد العمليات العسكرية في غزة «أغراضها» بشكل شبه كامل. وتعتبر القاهرة أن من شأن التهدئة فتح الباب أمام مسارات أخرى، وسط تبلور تصورات عدة عن «اليوم التالي» في غزة. وفي هذا الإطار، توسّعت القاهرة في عرض المقترحات المرتبطة بـ «لجنة الإسناد»، والتي يسعى مسؤولو المخابرات المصرية إلى إقرارها من جانب سلطة رام الله، لتكون مسؤولة عن إدارة القطاع مستقبلاً.

(أف ب)

10 آلاف معتقل منذ أكتوبر
الاحتلال يجدّد عدوانه على الضفة

في الوقت الذي خرجت فيه تسريبات صحافية إسرائيلية عن أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، المنتهية ولايتها، تخطط للموافقة في مجلس الأمن الدولي، على قرار ينفي السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، تواصل قوات العدو العملية العسكرية الواسعة التي تنفذها في مناطق متفرقة من مدن وبلدات شمال الضفة، منذ الخامس من الشهر الجاري. وفيما تتركز الاقتحامات في جنين وطولكرم وطوباس وقلقيلية، عاود جيش الاحتلال اقتحام جنين، ليل الثلاثاء - الأربعاء، حيث أسفر عدوانه عن سقوط خمسة شهداء، حتى مساء أمس. وفي التفاصيل، اقتحمت قوات العدو، معزّزة بالجرافات، المدينة ومخيمها، لتندلع، على إثر ذلك، اشتباكات مسلّحة عنيفة مع المقاومين، رافقها تفجير عبوات ناسفة بآليات الاحتلال.

وبحسب بيانات «سرايا القدس - كتيبة جنين»، فقد تمكن المقاومون، من خلال تصدّيهم للاقتحام، من «إيقاع قوات العدو في كمائن عدة، وإمطارها بزخات كثيفة من الرصاص». كما تمكنوا من استهداف تلك القوات بعبوة ناسفة في محور دوار العودة، وجرافة «دي ناين» في محور الوكالة، وإخراجها من الخدمة، محققين «إصابات مؤكدة»، فضلاً عن استهداف جرافات عسكرية في محاور المقبرة والساحة والدمج. وعلى جري العادة، شرع جيش الاحتلال في تجريف وتدمير عدد من الشوارع الرئيسية والبنية التحتية، مخلّفاً آثار تخريب ودمار واسع، ولا سيما في الشارع العسكري، حسبما وثّقت مقاطع فيديو.

أيضاً، ومع ساعات الصباح، اندلعت اشتباكات ضارية بين المقاومين وقوات الاحتلال، في بلدة قباطية، جنوب جنين، ولا سيما في محور الشهداء، «بعد إيقاع قوة صهيونية خاصة في كمين مركب وتحقيق إصابات مؤكدة»، بحسب بيان الكتيبة. وخلال تصديهم للاقتحام في قباطية، استشهد ثلاثة مقاومين، هم: أنور نضال سباعنة (25 عاماً)، ورائد عبد الرحمن حنايشة (24 عاماً)، وسليمان عدنان طزازعة (32 عاماً)، وذلك بعد أن تحصّنوا في منشأة زراعية بين قباطية ومثلث الشهداء، حاصرتها قوات الاحتلال وأطلقت قذائف الـ«إنيرغا» تجاهها. وزفّت «سرايا القدس» شهداء قباطية، مؤكدة «أننا سنبقى ثابتين على درب الجهاد والمقاومة حتى التحرير والعودة».

وبعد ساعات عدة سمعت خلالها أصوات إطلاق نار وانفجارات، انسحبت قوات الاحتلال، عصر أمس، من قباطية، فيما استكملت عدوانها على جنين ومخيمها، حيث أحرقت نحو 3 منازل، ودمرت أجزاء من منازل أخرى ومحال تجارية، بحسب مصادر محلية. وقالت «جمعية الهلال الأحمر» إن طواقمها تعاملت مع 3 إصابات بشظايا قنبلة أطلقتها طائرة مسيرة صوب شبان في الحي الشرقي، بينما استشهد كل من رامي الهزهوزي وفراس الجاسر، إثر إصابتهما برصاص الاحتلال.

> **اندلعت اشتباكات ضارية بين المقاومين وقوات الاحتلال، في بلدة قباطية**

كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال مدناً وبلدات أخرى في الضفة، من بينها قرية سالم شرق نابلس، حيث داهمت عدداً من المنازل، وقامت بتفتيشها والعبث بمحتوياتها. وفي قلقيلية، اعتقلت الشاب عدنان ماجد قرعان، بعد أن داهمت منزله وفتشته، فيما اقتحمت بلدة عزون، شرق قلقيلية، وسيرت آلياتها في شوارعها، وأطلقت قنابل الصوت والغاز بشكل عشوائي. كما اعتقلت أربعة مواطنين من محافظة الخليل، بعدما نصبت حواجز عسكرية عدة على مداخل المحافظة وبلداتها وقراها ومخيماتها، وأغلقت عدداً من الطرق الرئيسية والفرعية بالبوابات الحديد والمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية. أما في بلدة سلواد شرق رام الله، فاعتقلت الفتى محمد أشرف حامد (17 عاماً)، بعد مداهمة منزل ذويه والعبث بمحتوياته. أيضاً، اقتحمت قرية مراح رباح جنوب بيت لحم، وداهمت وفتشت عدداً من المنازل، وانسحبت من دون أن تعتقل أحداً من المواطنين.

وارتفعت حصيلة الاعتقالات منذ بداية تشرين الأول الماضي، بحسب «هيئة شؤون الأسرى»، إلى 10 آلاف و900 معتقل، من الضفة فقط. وبدورها، نقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية عن المتحدث باسم «اليونيسف» في فلسطين، جوناثان كريكس، أنّ جنود الاحتلال والمستوطنين قتلوا 171 طفلاً فلسطينياً في الضفة منذ 7 تشرين الأول الماضي.

(الأخبار)

المقاومة ترفض التهديدات: جبهة الإسناد العراقية حيّة

بغداد - **فقار فاضل**

مع تجديد العدو الإسرائيلي تهديده بضرب العراق، فضلاً عن تقديم شكوى لدى مجلس الأمن بشأن عمليات فصائل المقاومة العراقية ضد أهداف إسرائيلية في فلسطين المحتلة، إسناداً للبنان وقطاع غزة، اعتبر قيادي في حركة «النجباء» أن تلك التهديدات تمثّل «ذريعة لتوسيع رقعة الحرب، وعدم التجاوب مع الضغوط الإقليمية والدولية لوقف إطلاق النار في غزة وجنوب لبنان». وأكد القيادي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المقاومة العراقية لن تتنازل عن واجبها الأخلاقي والوطني المتمثّل في نصرة لبنان وفلسطين ومهاجمة الكيان الصهيوني بكل ما لديها من قوة»، معتبراً أن من «المضحك أن تشتكي إسرائيل وهي ترتكب أفظع الجرائم بحق الإنسانية يومياً. وندرك جيداً أن الاحتلال يستغل هذه الفرص لضرب العراق وفتح جبهة جديدة خارج فلسطين ولبنان، وبالتالي هذا متوقع من قبل محور المقاومة منذ بداية الحرب». كما أكد أن «المقاومة العراقية مستعدة لمواجهة أي اعتداء، وستكون جاهزة للرد بشكل عنيف ضد الكيان الغاصب الذي لا يردعه سوى المقاومة وضرباتها الموجعة بالصواريخ».

وكان وزير خارجية العدو، جدعون ساعر، قد حمّل، أول من أمس، «الحكومة العراقية مسؤولية كل ما يحدث على أراضينا»، زاعماً أن «تل أبيب لها الحق في الدفاع عن نفسها، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، لحماية نفسها ومواطنيها». وقال إنه بعث برسالة إلى رئيس مجلس الأمن، طالب فيها باتخاذ «إجراءات فورية بشأن نشاط الميليشيات الموالية لإيران في العراق، والتي تستخدم أراضيه لمهاجمة إسرائيل». وفي ما يتعلّق بالشكوى ضد العراق، أفاد مصدر حكومي عراقي، «الأخبار»، بأن رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، «تحدّث مع قادة المقاومة لوقف هجماتها ضد إسرائيل، فضلاً عن التواصل لأكثر من مرة خلال هذا الأسبوع مع مسؤولين إيرانيين لاحتواء التصعيد ضد العراق».

وبدوره، أكد السوداني رفض بغداد التهديدات، وقال، خلال اجتماع طارئ للمجلس الوزاري للأمن الوطني، إن «قرار الحرب والسلم هو قرار بيد الدولة العراقية. وغير مسموح لأي طرف بأن يصادر هذا الحق». واعتبر أن «الرسالة التي أرسلها الكيان الصهيوني إلى مجلس الأمن، تمثّل ذريعة وحجّة للاعتداء على العراق، وتحقيقاً لمساعي الكيان المستمرة نحو توسعة الحرب في المنطقة»، مجدداً «رفض العراق الدخول في الحرب، مع الثبات على الموقف المبدئي بإنهائها، والسعي إلى إغاثة الشعبين الفلسطيني واللبناني».

> **السوداني: قرار الحرب والسلم هو قرار بيد الدولة العراقية**

كما قال مستشار الشؤون السياسية للسوداني، سبهان الملا جياد، لوسائل إعلام محلية، إن «إسرائيل تريد استغلال شعار وحدة الساحات لتنفيذ عدوان على العراق، والشكوى المقدمة من قبلها ضد العراق أمام مجلس الأمن، تهدف إلى إظهار الحجّة والمبرّر أمام المجتمع الدولي في حال نفّذت أي ضربة على العراق». ولفت إلى أن «الحكومة العراقية سوف تنقل هذا الأمر الى التحالف الدولي، على اعتبار أن الدفاعات الجوية العراقية غير مهيئة لحماية الأجواء العراقية، حتى يُكلّف هذا التحالف بحماية الأجواء تحسباً لأي طارئ، كما أن الجانب الأميركي سيكون له دور إيجابي في منع أي عدوان إسرائيلي مرتقب على العراق».

جدّد السوداني رفضه الدخول في الحرب والسعي لإنهائها في غزة ولبنان (أ ف ب)

تحركات مكثفة في شبوة: واشنطن تنقل اهتمامها إلى «العربي»

صنعاء - **رشيد الحداد**

إثر فشلها لأكثر من عام في تأمين مرور السفن الإسرائيلية والمرتبطة بالكيان عبر البحر الأحمر، تحوّلت أولوية واشنطن، أخيراً، إلى تأمين مرور تلك السفن في البحر العربي والمحيط الهندي. وبعد أيام من كشف قوات صنعاء عن تسلل سفن تجارية إسرائيلية قادمة من رأس الرجاء الصالح عبر طريق بحري يقع شرق البحر العربي، عزّزت الولايات المتحدة تواجدها في أقصى هذا البحر، في محاولة منها لتحييد الهجمات اليمنية ضد السفن الإسرائيلية المتسلّلة من هناك.

وكانت واشنطن دفعت بحاملة الطائرات «أبراهام لينكولن»، إلى تنفيذ هجمات ضد صنعاء وتأمين السفن الإسرائيلية شرق البحر العربي، وذلك بعدما أرسلت عدداً من البوارج، خلال الأشهر الماضية، للتموضع في النقطة البحرية نفسها. إلا أنها، ومنذ استهداف القوات اليمنية الحاملة المذكورة، الأسبوع الماضي، والذي أجبرها على الانسحاب إلى المحيط الهندي، تعمل على إيجاد بدائل أخرى أقل كلفة من البوارج والمدمرات وحاملات الطائرات، من بينها إجراء ترتيبات على الأرض في جنوب وشرق اليمن، بالتعاون مع فصائل موالية للإمارات.

وبالتوازي مع توعّد قوات صنعاء، مطلع الشهر الجاري، بترصّد السفن الإسرائيلية وتلك المرتبطة بالاحتلال واستهدافها في البحر العربي، علمت «الأخبار»، من مصدرين أحدهما محلي في شبوة شرقي اليمن والآخر إعلامي، أن الولايات المتحدة أرسلت فريقاً من الخبراء العسكريين فجر أول من أمس، وأنزلت في مطار عتق في المحافظة، أجهزة عسكرية حديثة عبر طائرة شحن يُعتقد أنها جاءت من مقر الأسطول الخامس الأميركي في البحرين. وقالت المصادر إن الخبراء الأميركيين لم يغادروا شبوة مع الطائرة التي عادت بعد ساعتين من وصولها، بل تم نقلهم مع أجهزة ومعدات خاصة إلى أحد المعسكرات التي أُعدّت لإنشاء غرفة عمليات أميركية فيها، بهدف رصد عمليات قوات صنعاء الموجهة ضد سفن عسكرية وتجارية معادية في البحر العربي.

وأشارت المصادر إلى أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، عزّز تواجده في شبوة منذ أسابيع، في إطار الترتيبات لإنشاء غرف عمليات هناك، وتوسيع الوجود الأميركي في شبوة وحضرموت الواقعتين على سواحل البحر العربي، الذي كان أيضاً مصدر عدد من الهجمات الجوية التي شنتها واشنطن ضد صنعاء.

وبعد يوم واحد من وصول الخبراء الأميركيين إلى محافظة شبوة، قالت مصادر محلية إن طائرات مسيرة لم يتبيّن مصدرها حلقت، أمس، بشكل مكثّف، في سماء المحافظة. وأضافت المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أن «فصائل موالية للإمارات أطلقت نيران المضادات الأرضية بصورة غير مسبوقة في اتجاه الطائرات التي كانت تحلّق على علو متوسط»، مشيرة إلى أن التحليق تركّز على غرب مدينة عتق حيث يتواجد معسكر لقوات «العمالقة»، والتي يجري تجهيزها كرأس حربة في أي تصعيد قادم. ورجّحت أن تكون المسيّرات آتية من صنعاء، بهدف تعقّب الأميركيين الذين وصلوا إلى المحافظة.

إلى ذلك، واستمراراً للعمليات العسكرية ضد السفن الإسرائيلية والمرتبطة بالكيان، أكد المتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، استهداف السفينة «أندلس» في البحر الأحمر، بعدد من الصواريخ الباليستية والبحرية المناسبة، مشيراً إلى أن الهجوم جاء في أعقاب تجاهل طاقم السفينة تحذيرات القوات البحرية اليمنية، وانتهاك الشركة المالكة لها قرار حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة.

سوريا وإيران تعززان تواصلهما: وحدة بوجه العدوان

علاء حلبي

بعد زيارة أجراها عدد من المسؤولين الإيرانيين إلى دمشق، حطّ وزير الخارجية السوري، بسام الصباغ، رحاله في العاصمة الإيرانية طهران، حيث أجرى عدداً من اللقاءات مع مسؤولين إيرانيين، بينهم نظيره عباس عراقجي، الذي عقد معه لقاءً مطولاً تناول فيه الطرفان معظم أبعاد العلاقة بين البلدين، والتي تتابع تطورها. وأشار الوزير السوري، خلال مؤتمر صحافي مشترك، إلى أن النقاشات تناولت «تعزيز التعاون بين البلدين في جميع المجالات لما فيه مصلحة الشعبين، وبما يعكس حقيقة العلاقة الإستراتيجية التي تربطهما، وأهمية تعزيزها في مواجهة التحديات والأخطار، وخاصة في هذه المدة». كما ذكر أن الطرفين ناقشا باستفاضة «التطورات الخطيرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الوحشي المتصاعد على دول المنطقة». كذلك، تناولت المباحثات التعاون القائم بين البلدين في مكافحة الإرهاب وتفكيك بنيته وتجفيف منابعه، بحسب الوزير السوري الذي قال إنه «جرى التشديد على أن القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ضرورة ملحة لخدمة أمن المنطقة واستقرارها وبالتالي الأمن والسلم العالمي»، لافتاً، في الوقت نفسه، إلى أهمية «فضح الدور الذي تقوم به بعض الدول في دعم التنظيمات الإرهابية واستخدامها أداة لخدمة أجنداتها التخريبية»، في إشارة مباشرة إلى الدور الأميركي في سوريا، وأخرى غير مباشرة إلى أنقرة التي لا تزال تتمسك بعلاقتها مع الفصائل المعارضة، بما فيها «هيئة تحرير الشام».

وتأتي زيارة المسؤول السوري الرفيع إلى طهران، بعد زيارة أجراها وزير الدفاع الإيراني، عزيز نصير زادة، إلى العاصمة السورية، وأخرى قام بها كبير مستشاري قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، علي لاريجاني. وقال الصباغ أن الطرفين ناقشا أيضاً العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على البلدين، وسبل تجاوزها، معلناً أن ثمة اتفاقات اقتصادية جديدة سيتم توقيعها خلال اجتماع اللجنة الحكومية الاقتصادية السورية - الإيرانية المشتركة، والذي من المفترض أن يعقد في وقت قريب في دمشق.

وبدوره، أشار عراقجي إلى أن المحادثات تركزت حول التطورات في المنطقة وغزة ولبنان، وأنه تم تبادل وجهات النظر حول العلاقات الوثيقة والإستراتيجية بين طهران ودمشق، وضرورة تنميتها على جميع المستويات، مؤكداً وقوف إيران الدائم إلى جانب سوريا في مواجهة أي تهديد إرهابي، وكذلك أمام التهديدات الإسرائيلية.

وفي وقت شكر فيه الوزير الإيراني، سوريا، التي فتحت أبوابها لاستقبال الوافدين من لبنان، أكد استمرار مساعي بلاده بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية إلى وقف العدوان الإسرائيلي، محذراً، في الوقت ذاته، من أن «أي اعتداء إسرائيلي لن يبقى من دون رد، وهو ما أثبتته إيران خلال عمليتي الوعد الصادق الأولى والثانية»، مضيفاً أن الرد على العدوان الصهيوني الأخير «قادم، وطهران هي من تقرر كيف ومتى».

على الغلاف

ردّ أولي على التصعيد الأميركي

روسيا تحدّث عقيدتها النووية

لندن - **سعيد محمد**

حذّرت روسيا، الولايات المتحدة، من أن قرار رئيسها المنتهية ولايته، جو بايدن، السماح لأوكرانيا باستخدام صواريخ بعيدة المدى لاستهداف الأراضي الروسية، قد يؤدي إلى ردّ نووي، وربّما يدفع موسكو إلى تنفيذ تهديدات سابقة بتزويد دول أخرى بأسلحة بعيدة المدى يمكن استخدامها ضد الغرب. ويبدو أن القرار الأميركي الذي سُرّب عبر وسائل الإعلام المحلية، دخل، أمس، حيّز التنفيذ، مع إقدام كييف على استهداف مقاطعة بريانسك الروسية بصواريخ «أتاكمز» الأميركية، وهو ما عدَّه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، «غير ممكن من دون مساعدة الأميركيين»، معتبراً أنه يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في التصعيد.

ومن جهته، لفت الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، إلى أن استخدام الصواريخ الغربية غير النووية من قِبَل الجيش الأوكراني ضدّ أراضي الاتحاد الروسي، يمكن، بموجب العقيدة الجديدة التي اعتمدها الرئيس فلاديمير بوتين، أن يستدعي ردّاً نوويّاً. وقال بيسكوف إن «العقيدة النووية الجديدة يجب أن تصبح موضوع تحليل عميق في البلاد وخارجها»، مؤكداً أن موسكو «تعتبر استخدام الأسلحة النووية تدبيراً استثنائياً، ولكن من الواضح أن ثمة حاجة إلى تحديث تلك العقيدة كي تتماشى مع الأوضاع السياسية الحالية».

وكان الرئيس الروسي صادق

> **هنغاريا: التيار المؤيّد للحرب في الإدارة الأميركية، شنّ هجومه اليائس الأخير على الواقع الجديد، بعد انتصار ترامب**

على عقيدة نووية محدّثة نُشرت تفاصيلها، أمس، على الموقع الرسمي للحكومة، وتضمّنت توسيعاً لقائمة المعايير التي تتطلّب ردّاً نووياً، لتشمل الهجمات المشتركة، أي «العدوان من قِبَل أيّ دولة غير نووية، ولكن بمشاركة أو دعم دولة نووية»، وكذلك في حال وجود تهديد خطير للسيادة الروسية، وإنْ بأسلحة تقليدية. وبموجب العقيدة المحدّثة أيضاً، فإن هجوماً على بيلاروسيا يمكن أن يستدعي بدوره ردّاً نووياً.

وبالعودة إلى حديث بيسكوف، فهو لفت إلى أن العملية العسكرية في أوكرانيا، تجري في سياق حرب يشنّها الغرب ضدّ روسيا، مضيفاً أن جيش بلاده يراقب عن كثب التقارير في شأن خطط استخدام صواريخ أميركية طويلة المدى في منطقة كورسك الروسية. وذكّر بما قاله الرئيس الروسي، في أيلول الماضي، من أن «استخدام أوكرانيا صواريخ غربية الصنع ضد أهداف روسية، سيعني مشاركة مباشرة لدول الناتو والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذا سيجعلهم في حالة حرب مع روسيا، ما سيغيّر بشكل كبير جوهر الصراع وطبيعته». وندّد بـ«القرار المتهوّر والخطير الذي يهدف إلى تغيير نوعي في مستوى تورّط الولايات المتحدة في الحرب»، معتبراً أن «إدارة بايدن المنتهية ولايتها تعتزم اتّخاذ خطوات لمواصلة صبّ الزيت على النار، وزيادة تأجيج التوترات في هذا الصراع».

وفيما تمنّى مشرعون روس أن يسعى ترامب إلى إلغاء مفاعيل هذا القرار، فور تولّيه سلطاته الدستورية، فإن صحف لندن قالت إن الحكومة البريطانية، وفي أعقاب خطوة بايدن، تبدو وكأنها بصدد السماح لأوكرانيا باستخدام صواريخها من طراز «ستورم شادو» التي يبلغ مداها 250 كيلومتراً ضد أهداف داخل روسيا. وبنت الصحف توقعاتها على تلميحات وزير الدفاع البريطاني، جون هيلي، في جلسة مجلس العموم (الإثنين)، حين قال لدى سؤاله عن صواريخ «ستورم شادو»، إن «المملكة المتحدة تدرك أن أوكرانيا بحاجة إلى مساعدة إضافية، وقد سمعتم رئيس الوزراء، وأنا أقول أيضاً إنه ينبغي علينا مضاعفة الدعم لكييف». وكان رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، أبلغ صحافيين، على هامش مشاركته في اجتماعات «مجموعة العشرين» في ريو دي جانيرو (البرازيل)، بأنه سيدعو زعماء العالم إلى «مضاعفة الجهود للتأكد من أن أوكرانيا لديها ما تحتاجه - من أسلحة - طالما كان ذلك ضرورياً، لأننا لا نستطيع السماح لبوتين بالفوز في هذه الحرب». كما نقلت الصحف عن وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، قوله إن «باريس منفتحة على النظر في إعطاء الضوء الأخضر لاستخدام صواريخها (من طراز سكالب - وهي نسخة من ستورم شادو) لضرب الأراضي الروسية». ووصفت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، بدورها، قرار بايدن بأنه «مهمّ جداً في هذه اللحظة، ويؤسِّس عليه»، علماً أن الناطق باسم الحكومة الألمانية كان أكد لتوه تمسُّك برلين بقرارها عدم تزويد نظام كييف بصواريخ «توروس»، التي يصل مداها إلى 500 كيلومتر. على أن وزير الخارجية الهنغاري، بيتر زيجارتو، اعتبر أن «التيار المؤيّد للحرب - في الإدارة الأميركية - قد شنّ هجومه اليائس الأخير على الواقع الجديد، بعد انتصار ترامب»، وكتب: «إن الصقور الذين أُطيحوا من السلطة يرفضون الإحاطة علماً بإرادة الشعب الأميركي. وهذا ليس فقط غير ديموقراطي، ولكنه خطير جداً أيضاً». وفي ظلّ الجدل المتقدّم، فإن معظم الخبراء العسكريين ما زالوا يستبعدون أن يكون لقرار بايدن تأثير عسكري حاسم على الأرض، ولا سيما أن روسيا احتاطت مبكراً وأبعدت المراكز العسكرية ذات الطبيعة الحساسة خارج نطاق تلك الصواريخ، فضلاً عن الشكوك في توافر مخزونات كافية منها لدى داعمي كييف، في الوقت الذي ستكون فيه لرد فعل روسي محتمل، عواقب مروعة على الجانب الأوكراني.



أحد السكان يركب دراجته بالقرب من مبنى مدمر في منطقة دونيتسك (أ ف ب)

تقرير

حلفاء كييف يستعدون للأسوأ: «التنازل» عن الأراضي حتمي؟

ريم هاني

لم يعلن أي من الرئيسين، الأميركي المنتخب دونالد ترامب، أو الروسي فلاديمير بوتين، عن شروطهما التفصيلية لإنهاء الحرب في أوكرانيا أو آلية تحقيق ذلك، إلا أنّه من الممكن، من خلال دراسة ردود الأفعال الأوكرانية والأوروبية، والخطوات التي تتخذها الإدارة الأميركية الحالية في «أسابيعها الأخيرة»، استشراف مصير الحرب بين موسكو وكييف، والتي يبدو، حتى الآن، أنّها لن تكون على «الشكل» الذي تتمناه الأخيرة. وفي هذا السياق، تلفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية إلى أنّ حلفاء أوكرانيا في أوروبا أصبحوا يميلون بشكل متزايد، ولو بصمت، نحو حقيقة أنّ الحرب مع روسيا لن تنتهي إلا عبر مفاوضات تتضمن «تنازلات عن الأراضي الأوكرانية» التي نجحت موسكو في السيطرة عليها، والتي تقدر بنحو «خُمس مساحة أوكرانيا». وأصبحت وجهة النظر الأوروبية تلك، أكثر إلحاحاً، مع فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية. وطبقاً للصحيفة، فإنّ المناقشات المشار إليها، والتي تجري «خلف الأبواب المغلقة»، تستند إلى الوقائع الميدانية «القاتمة»، بعدما أصبحت أوكرانيا في موقع «دفاعي»، ووسط مخاوف من انحسار التمويل الأميركي لها مستقبلاً، ما دفع بعدد من الدول الأوروبية إلى التطلع إلى وضع «أسس» للمفاوضات، رغم استمرار مزاعمها العلنية حول تقديم «دعم دائم» لكييف. وطبقاً لمقابلات أجرتها الصحيفة الأميركية مع عشرة ديبلوماسيين سابقين وحاليين في أوروبا و«الناتو»، فإنّ الحديث عن تنازلات عن أراضي أوكرانيا لم يعد «يثير الدهشة» في أوساط صنّاع السياسة الأوروبيين، وإن امتنع هؤلاء عن إطلاق تسمية «الأرض مقابل السلام» على الشروط المشار إليها. وتنقل «واشنطن بوست» عن جيرار أور، السفير الفرنسي السابق في واشنطن، قوله إنّ «الجميع قد توصلوا على الأرجح إلى هذه الخلاصة»، لافتاً إلى أنّه «من الصعب أن يقروا بذلك علناً، لأنهم سيكونون كمن يقول إنه سيكافئ العدوان». من جهتها، تسارع الإدارة الأميركية الديموقراطية إلى محاولة «إنقاذ» حليفتها بشتى الوسائل، وآخرها إعلان إدارة جو بايدن السماح لكييف باستخدام الأسلحة الأميركية لضرب عمق الأراضي الروسية، والذي سرعان ما قوبل برد روسي صارم، تمثّل في تحديث العقيدة النووية للبلاد، في ما وصفه الكرملين بأنّه جاء في «وقت مدروس». وكانت أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال»، في وقت سابق من هذا الشهر، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، بأنّ إدارة بايدن تضغط في اتجاه إرسال مليارات الدولارات من المعدات العسكرية إلى أوكرانيا قبل مغادرتها منصبها، في عملية تواجه عقبات لوجستية كبيرة، وتثير مخاوف من أن عمليات النقل ستستنفد المخزونات الأميركية الممتدة بالفعل. وتؤكد العوائق، طبقاً للصحيفة، إلى أي مدى عطّل انتخاب ترامب حملة المساعدات الأميركية لأوكرانيا، التي عانت من انتكاسات شديدة في ساحة المعركة في حربها ضد روسيا، وتكافح الآن للحفاظ على إمدادات الأسلحة الغربية التي تتيح لها مواصلة القتال.

ويخشى مسؤولو إدارة بايدن من أن الإدارة القادمة ستحد من شحنات الأسلحة الأوكرانية، كجزء من مساعيها إلى جلب كييف وموسكو إلى طاولة المفاوضات. وعبر إرسال أكبر قدر ممكن من المساعدات العسكرية إلى كييف قبل كانون الثاني، يأمل المسؤولون الأميركيون الحاليون في منح أوكرانيا موقفاً تفاوضياً أقوى وتعزيز دفاعاتها، علماً أنّه قبل الانتخابات، كانت واشنطن تخطط لتسليم المساعدات المتبقية لكييف بحلول نيسان، وفقاً لمصدر في البنتاغون، قبل أن يصبح توقيت إرسالها أكثر «إلحاحاً» بعد الانتخابات. كما أنّ تأثير الزيادة المخطط لها في عمليات نقل الأسلحة على المخزونات العسكرية الأميركية، وخاصة الدفاعات الجوية، يشكل «مصدر قلق كبير» في أوساط المسؤولين الأميركيين، ما يدفع بالولايات المتحدة إلى البحث في خيارات أخرى، على غرار إعادة

> **يؤيد حلفاء كييف الأوروبيون بشكل متزايد مفاوضات مع موسكو تتضمن تنازلات عن الأراضي الأوكرانية**

شراء الأسلحة من دول أخرى لمنحها لأوكرانيا. وطبقاً لمسؤول أميركي كبير وآخر في وزارة الدفاع، فإنّ الأخيرة لديها مخازن «محدودة» من الذخائر التي تطلق من الجو، والتي يمكنها إرسالها لتسليح مقاتلات «أف- 16» الجديدة في أوكرانيا.

بدورها، تتحضر أوروبا، على ما يبدو، لحقبة «ما بعد الدعم الأميركي»، علماً أنّها كانت تتخذ جملة من الإجراءات العسكرية - مثل رفع إنفاقها الدفاعي -، والاقتصادية أيضاً، لـ«تحصين» نفسها من ولاية ترامب الجديدة، قبل فوز المرشح الجمهوري بالانتخابات حتى. وفي هذا السياق، تحدثت وسائل إعلام أميركية عن أنّه بعدما قوبل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في وقت سابق من العام الجاري، برد فعل عنيف من بعض الحلفاء الأوروبيين، عقب إعلانه أنّه لن يستبعد إمكانية نشر بعض القوات في أوكرانيا، لمساعدتها في بناء «الردع» ضدّ روسيا، فإنّ بعض الدول، ومن ضمنها بريطانيا ودول في أوروبا الشرقية، أصبحت تبحث حالياً فكرة نشر الجنود على الأراضي الأوكرانية، كـ«ضمانة أمنية»، في حال التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب. وقد يكون الدفع الأوروبي المستجد في اتجاه التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق، عائداً، طبقاً لمراقبين، إلى إدراك في أوساط صناع السياسة الأوروبيين بأنّ عبء «الدفاع عن أوكرانيا»، سيزداد على الدول الأوروبية التي تبدو منهكة اقتصادياً وسياسياً، أكثر مما كانت عليه في ولاية ترامب الأولى. وبعدما أثبتت الحرب الأوكرانية الصعوبات التي ستواجهها أي دولة أوروبية في حال دخولها في حرب، من دون الدعم الأميركي، بدأ الضغط من أجل «إرساء حكم ذاتي استراتيجي»، يكتسب زخماً أكبر، بما يشمل جهوداً لتعزيز إنتاج الأسلحة وإضفاء الطابع الرسمي على الشراكات الأمنية الإقليمية؛ إذ أبرمت برلين ولندن، على سبيل المثال، صفقة تاريخية ستتضمن تصنيع زوارق عسكرية ألمانية في قاعدة في اسكتلندا، وتطويراً مشتركاً للطائرات المسيرة والأسلحة بعيدة المدى، علماً أنّ قيادة «الناتو» أصبحت تتولى، بالفعل، بعض مسؤوليات البنتاغون، في ما يتعلق بتنسيق المساعدات العسكرية لكييف. والأربعاء الماضي، أجرى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، رحلة خاطفة إلى بروكسل، حيث التقى بكبار أعضاء «الناتو» والاتحاد الأوروبي، والمسؤولين الأوكرانيين، لوضع استراتيجيات بشأن مستقبل القارة.

حلفاء ترامب «منزعجون»

وعلى ما يبدو، فإنّ حلفاء ترامب لم يستسيغوا خطوة بايدن الأخيرة، والتي تهدد، طبقاً لمراقبين غربيين وروس، بتصعيد يصل حدّ «إشعال حرب عالمية ثالثة»، والإلقاء بعبء حرب «أشرس وأوسع» على عاتق الإدارة الجمهورية القادمة، ولا سيما أنّ ترامب كان قد دعا، في اتصال هاتفي مع بوتين، أخيراً، إلى «عدم تصعيد القتال». وفي هذا السياق، قال النائب الجمهوري عن ولاية فلوريدا، مايك والتز، الذي سيشغل منصب مستشار الأمن القومي في إدارة ترامب، لشبكة «فوكس نيوز»، الإثنين، إن قرار بايدن هو «خطوة أخرى على سلم التصعيد»، في وقت يبحث فيه ترامب استراتيجية «كبرى»، تقضي بـ«جلب الطرفين إلى الطاولة لإنهاء الصراع». ومن جهته، قال ابن ترامب، ترامب جونيور، لوسائل إعلام، إنّ «المجمع الصناعي العسكري يريد أن يضمن استمرار الحرب العالمية الثالثة، قبل أن تتاح لوالدي فرصة لخلق السلام وإنقاذ الأرواح».

إيران

عودة الضغوط على إيران
و أوروبا تُسابق أميركا

طهران - **محمد خواجوئي**

إذا كانت الولايات المتحدة هي الرائدة في مجال الضغط على إيران، يبدو أن الاتحاد الأوروبي تخطّاها، وبدأ يتصرّف بمزيد من الحدّة في مواجهة البرنامجَين النووي والصاروخي الإيرانيَّين، كما سياسة طهران الإقليمية. ومع بدء الاجتماع الدوري لمجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أعماله، أول من أمس، في فيينا، وزّعت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، على الدول الأعضاء، مشروع قرار ضدّ إيران، تأمل في أن يخضع، اليوم، للنقاش والبحث. وبخلاف القرار السابق الذي قيل إن واشنطن لم تكن ترغب في طرحه، أعلنت أميركا هذه المرّة، ومسايرةً لشركائها الأوروبيين، دعمها المشروع الذي يعرب عن القلق من «عدم تعاون طهران مع الوكالة الدولية بما فيه الكفاية»، ويدعو الجمهورية الإسلامية إلى «اتخاذ خطوات أكثر جدّية» لتسوية الخلافات العالقة.

ويأتي ذلك رغم أن وكالة الطاقة أفادت، في تقريرين سريَّين إلى الدول الأعضاء، بأن إيران عرضت عدم زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصّب إلى درجة نقاء تصل إلى 60%، واتخذت الاستعدادات اللازمة لذلك. وجاء في أحد التقريرَين الفصليَّين اللذين اطلعت عليهما «رويترز»: «نوقش إمكان عدم زيادة إيران مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60% من اليورانيوم-235»، وذلك خلال زيارة المدير العام للوكالة، رافاييل غروسي، إلى طهران، الأسبوع الماضي. ويعني تقديم مشروع القرار الجديد، أن الدول الأوروبية لم تقيّم إيجابياً زيارة غروسي إلى إيران، علماً أن أيّ معطيات دقيقة - باستثناء ما أوردته «رويترز» - لم ترشح عن نتائج الزيارة، التي تفقّد خلالها مدير عام الوكالة، في إجراء غير مسبوق، بعض المنشآت النووية الإيرانية. وتُعد نتيجة الزيارة، مصيرية على الأرجح؛ فإذا كان غروسي قد استطاع تسوية قضية المفتشين، في مقابل حصول طهران على تنازل قابل للتطبيق، فإن هذا قد يسهم في خفض التصعيد قليلاً، ويحدّ من احتمال استصدار القرار، وتالياً اعتماد إجراءات عقابية.

ومن جهتها، أعلنت السلطات الإيرانية أنها سترد على أيّ قرار يصدر ضدها، بشكل «حازم وسريع»، علماً أن أيّ تعليق رسمي حول طبيعة هذا الرد، لم يصدر، بيد أن بعض المصادر ذهبت إلى القول إن الجمهورية الإسلامية ربّما تبادر إلى طرد عدد أكبر من مفتّشي الوكالة الدولية، وإلى تشغيل المزيد من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وهو ما يمكن - في ما لو حصل - أن ينقل التصعيد بين إيران و«الذرية» إلى مستويات أكبر. وأدى تطوير البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك زيادة نسبة التخصيب عن المستوى المسموح به في الاتفاق النووي

> **عرضت إيران عدم زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصّب إلى درجة نقاء تصل إلى 60%**

المبرم عام 2015، وتركيب أجهزة الطرد المركزي خارج إطار ذلك الاتفاق، وطبعاً خفض مستوى إشراف الوكالة الدولية عبر تعطيل بعض كاميرات المراقبة في المراكز النووية، والنزاع في شأن إلغاء تراخيص المفتشين الأوروبيين العاملين لدى الوكالة، إلى تزايد حدّة الخلافات، إلى درجة بات معها من شبه المستحيل إحياء «خطة العمل المشتركة الشاملة». وفي هذا الإطار، تطرّق وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، مرّة أخرى، إلى كون الاتفاق لم يَعد قابلاً للإحياء، رغم أن طهران وباقي الأطراف اعتبروا، مراراً، أن خطة 2015 تشكّل أساساً وإطاراً لأيّ اتفاق لاحق، أكثر شمولية. وتقول إيران إن الخطوات التي اتّخذتها، إلى الآن، تأتي في سياق إقرار حقوقها، تأسيساً على الاتفاق النووي، ورداً على انتهاك الولايات المتحدة وباقي الأطراف، الواسع والمستمرّ لهذه الحقوق، بما في ذلك فرض العقوبات المشدّدة. أمّا باقي الأطراف، فتعرب عن مخاوفها بشدّة إزاء زيادة احتياطيات اليورانيوم بنسبة تخصيب عالية، وتطوير أجهزة الطرد المركزي فائقة السرعة، وعدم اكتمال أعمال المراقبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الدوري لمجلس المحافظين، هو الأخير الذي ينوب مندوب إدارة جو بايدن، فيه، إذ سيعود، بعد نحو شهرين، دونالد ترامب، الذي انسحب، إبان ولايته الأولى، من الاتفاق النووي، إلى البيت الأبيض، وستعود معه على الأرجح سياسة «الضغوط القصوى» على إيران، فضلاً عن أن التهديدات الإسرائيلية باستهداف المنشآت النووية الإيرانية لا تزال قائمة. وجراء المأزق الذي آلت إليه محادثاتها مع طهران، لجأت إدارة بايدن، على مدى السنوات الأربع الماضية، مراراً، إلى اتخاذ إجراءات عقابية، بما فيها فرض عقوبات جديدة ضدّ إيران. ومع اتضاح نتائج الانتخابات الأميركية، يبدو أن الاجتماع الأخير الذي سيشارك فيه مندوبو الإدارة، هدفه غالباً إظهار أميركا مواكبتها لحلفائها الأوروبيين. على أن تشدُّد الدول الأوروبية تجاه طهران، لم يقتصر على الملف النووي، بل إن التعاون العسكري الإيراني مع روسيا، لا سيما بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، أدى إلى تحرّك الأوروبيين في اتجاه تكثيف الضغوط على طهران. وبالتزامن مع بدء اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية، الإثنين، استهدف الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، شركة الملاحة البحرية الإيرانية بالعقوبات، على خلفية إمدادات الأسلحة الإيرانية إلى روسيا. وقبل نحو شهر، فرض التكتّل عقوبات على شركة الخطوط الجوية الإيرانية. وقبل هذه العقوبات، كانت إيران قد حذّرت من أنها ستبدي «رد فعل مناسباً» على أيّ «إجراء غير ملائم» يستهدف مصالحها. وفي هذا السياق، أعلن المدير العام لدائرة غرب أوروبا في وزارة الخارجية الإيرانية، مجيد نيلي أحمد آبادي، أمس، عقد اجتماع بحضور وزير الخارجية الإيراني، تمخّض عن «اتخاذ القرارات المناسبة ضدّ النهج غير القانوني وغير المبرّر للاتحاد الأوروبي».

أعلنت السلطات الإيرانية أنها سترد على أي قرار يصدر ضدها (أ ف ب)



طوفان الأقصى

في الأشهر الأخيرة، تصاعدت وتيرة استهداف الناشطين الدوليين في الضفة الغربية على يد سلطات الاحتلال. لم يعد التضييق يقتصر على الفلسطينيين وحدهم، بل امتد ليشمل الناشطين الدوليين الذين يغامرون بحياتهم لدعم المزارعين الفلسطينيين في موسم قطاف الزيتون أو لتوثيق الانتهاكات اليومية. بتوجيه من وزير «الأمن القومي» اليميني المتطرف، إيتمار بن غفير، أُنشئت وحدة خاصة تهدف ليس فقط إلى طرد هؤلاء الناشطين، بل إلى شيطنتهم ووصمهم بدعم «الإرهاب» باستخدام وسائل مراقبة متقدّمة وتهم ملفّقة، ما يشير إلى تصعيد غير مسبوق في محاولة إسكات أي تضامن دولي مع القضية الفلسطينية

استهداف الناشطين الدوليين في الضفة

«وحدة بن غفير»... فاشية بلا ضفاف

علي عواد

في إطار إستراتيجية ممنهجة تهدف إلى تقويض العمل التضامني مع الفلسطينيين ومنع توثيق الانتهاكات، أُنشئت وحدة خاصة تحت إشراف بن غفير في نيسان (أبريل) الماضي، بالتنسيق مع وحدة الشرطة المركزية في الضفة الغربية وسلطة السكان والهجرة، لتعجيل عمليات اعتقال الناشطين وترحيلهم. وجاءت هذه الوحدة بمثابة رد فعل على العقوبات الدولية المفروضة على المستوطنين الإسرائيليين جراء انتهاكاتهم ضد الفلسطينيين، واستهدفت بشكل خاص الناشطين

اختراق هواتف الناشطين وجمع صور ومعلومات عنهم لتبرير التهم

الأجانب الذين يشاركون في موسم قطاف الزيتون أو يدعمون المزارعين الفلسطينيين في المناطق الريفية.
وشرح تقرير نشره موقع مجلة «972» الإلكتروني، كيف تعتمد إسرائيل في استهدافها للنشطاء على أساليب تتسم بالترهيب والتلاعب، إذ تحدث ناشطون دوليون عن تعرّضهم لتحقيقات تضمّنت تهديدات مباشرة واتهامات كاذبة مثل دعم «الإرهاب» أو الانتماء إلى «حماس». بالإضافة إلى ذلك، تستخدم السلطات الإسرائيلية تقنيات مراقبة متطورة، ولا سيما برمجيات شركة Cellebrite الإسرائيلية لاختراق هواتف الناشطين وجمع صور ومعلومات من حساباتهم على السوشال ميديا لتبرير التهم.
أبرز الحالات المتداولة تشمل اعتقال ناشطين ألمانيين رفضا تسليم جوازات سفرهما لمستوطن مسلّح، بالإضافة إلى ناشط أميركي يبلغ 78 عاماً اتُّهم بدعم خمس منظمات «إرهابية». كما شملت الحوادث ناشطين أميركيين استهدفا بناءً على صور عشوائية من تظاهرات، من دون أدلة تربطهما بأي أعمال عنف. والهدف الأساسي من هذه الإجراءات ليس الحفاظ على «الأمن»، بل منع الناشطين من توثيق الانتهاكات ضد الفلسطينيين، خصوصاً في المنطقة «ج» في الضفة، حيث تزداد عمليات التهجير القسري. وقد أشار عدد من النشطاء الذين رُحِّلوا، إلى أنهم واجهوا مضايقات نفسية وجسدية أثناء التحقيقات، بما في ذلك أسئلة استفزازية حول ديانتهم وولائهم السياسي. أحد المحققين قال لأحد النشطاء: «إسرائيل كانت هنا قبلك وستبقى بعدك». بالإضافة إلى ذلك، يتعرض النشطاء لعنف جسدي على يد المستوطنين وأحياناً الجنود. في إحدى الحوادث، أصيبت الناشطة الأميركية السورية لو غريفن بجروح في رأسها بعدما رُشقت بالحجارة أثناء مرافقتها لأحد الرعاة الفلسطينيين. حتى عندما سقطت أرضاً، استمر المستوطنون في رمي الحجارة عليها واستخدام رذاذ الفلفل ضدها.
في البُعد السياسي لهذه الحملة، توظّف جماعات اليمين المتطرف خطاباً قومياً ودينياً لتبرير هذه السياسات، مع استخدام مصطلحات مثل «يهودا والسامرة» بدلاً من الضفة الغربية، لتأكيد السيطرة الإسرائيلية عليها. علاوة على ذلك، يبدو أنّ استهداف الناشطين الدوليين يأتي في إطار رد فعل على الضغوط الدولية المتزايدة ضد المستوطنين، ويعكس إحباط إسرائيل من العقوبات المفروضة على عمليات الاستيطان. وفي محاولة منها لعدم إظهار أنّ ما يحصل من طرد للناشطين هو عمل مدفوع من الحكومة، تلجأ سلطات الاحتلال إلى وسائل نفسية وجسدية لإرغام الناشطين على مغادرة الكيان، بما في ذلك استخدام جماعات اليمين لمضايقتهم قبل احتجازهم، ثم حرمانهم من الطعام وممارسة الضغط النفسي عليهم أثناء الاحتجاز.
وأصبحت الاعتقالات والترحيل أدوات رئيسية في سياسة إسرائيل ضد النشطاء الأجانب. وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «هآرتس» في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، وثّق ترحيل ما لا يقل عن 16 ناشطاً أجنبياً من «إسرائيل» منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2023، بعد احتجازهم في الضفة الغربية. وكشف بعض النشطاء المرحلين للصحيفة العبرية عن أسئلة غريبة وجت إليهم من قبل قوات الاحتلال، ولا سيما سؤال: «من هو رئيس قطف الزيتون» في المنطقة؟ وهذا دليل على محاولتهم إيجاد أي حجة لتبرير اعتقال النشطاء. ووفقاً لـ «هآرتس»، تدافع سلطات الاحتلال عن هذه الإجراءات باعتبارها ضرورية للحفاظ على «الأمن القومي» وتنفيذ القوانين المتعلقة بشروط الإقامة. وتصرّ وزارة الداخلية على أنّ استغلال تأشيرات السياحة لأغراض أخرى، بما في ذلك الاحتجاجات أو توثيق الانتهاكات بحق الفلسطينيين، يعدّ انتهاكاً كافياً لتبرير الترحيل. من جانبه، يدعو بن غفير إلى إجراءات أكثر صرامة، معتبراً أنّ النشطاء الأجانب يشكلون خطراً إستراتيجياً على إسرائيل. ويرى أن تواجدهم في الضفة الغربية يسهم في تعزيز الحملات الدولية ضد إسرائيل، بما في ذلك الدعوات إلى مقاطعتها. بناءً على ذلك، أصدر أوامر لـ «الجيش» والشرطة لتوثيق عمل النشطاء واعتقالهم عند أدنى مخالفة.
وتلعب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك «الجيش» والشرطة ووحدة الهجرة، أدواراً متكاملة في تطبيق هذه السياسة. وتظهر وثائق رسمية نشرها التقرير أنّ التعاون بين «الجيش» والشرطة «كان حاسماً» في تنفيذ رؤية بن غفير. على سبيل المثال، أظهرت وثيقة موجهة من قائد المنطقة الوسطى في «جيش» الاحتلال أن الجنود تلقوا تعليمات لمنع النشطاء من دخول مواقع قطف الزيتون، بدعوى منع «خلق احتكاك» مع المستوطنين. وعلى الرغم من الصرامة التي تواجه بها إسرائيل النشطاء الداعمين للفلسطينيين، تُظهر التقارير أنّ السلطات تغض الطرف عن أنشطة منظمات يهودية دولية تدعم المستوطنين، حتى عندما تنتهك قوانين الإقامة أو تتورّط في أعمال عنف.
عبر تقويض الجهود التضامنية وإسكات الأصوات الدولية التي توثّق الانتهاكات، وتشكيل وحدات خاصة لمتابعة النشطاء، صار واضحاً أنّ المخطّط الإسرائيلي لضم الضفة الغربية يتسارع بوتيرة متزايدة. تطور يأتي بالتوازي مع الاستعدادات لعودة الرئيس المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 20 كانون الثاني (يناير) المقبل، بعد تنصيبه رسمياً. وتسعى إسرائيل في هذا السياق إلى حماية صورة الاحتلال من الانتقادات العالمية، ومحاولة منع فضح ممارسات الاستيطان والتهجير القسري التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية.

Cellebrite للمراقبة والتجسّس

تعدّ Cellebrite، وهي شركة تكنولوجيا مراقبة إسرائيلية يقع مقرها في تل أبيب، من الشركات التي لعبت دوراً محورياً في الحرب على غزة، وهي الآن في صدد تعزيز مكانتها كمزوّد رئيسي للتكنولوجيا الأمنية للحكومة الأميركية. فقد سمحت الشركة لـ «مكتب التحقيقات الفيدرالي» (FBI) باستخدام نسخة غير معلنة من تقنيتها لمساعدته في اختراق هاتف الرجل الذي حاول اغتيال دونالد ترامب، توماس ماثيو كروكس، في 40 دقيقة فقط. إنجاز كان ممكناً أن يستغرق سنوات في الظروف العادية. وبعدما ساعدت الشركة في اختراق الهاتف، أعلنت عن إنشاء فرع لها في الولايات المتحدة عبر استحواذها على شركة Cyber Technology Services الأميركية، المتخصصة في الأمن السيبراني ولديها تصاريح للعمل مع المشاريع الفيدرالية عالية السرية. وتسعى Cellebrite عبر هذه الخطوة إلى تعزيز علاقاتها مع الحكومة الأميركية والفوز بعقود في مجال التحقيقات الاستخباراتية والجنائية.
لم تقتصر علاقات Cellebrite على الولايات المتحدة فقط، إذ وقعت عقوداً مع سبع وكالات حكومية بريطانية في العام الحالي، شملت ثلاث وكالات شرطة ومكتب المدينة في لندن ووزارة الخارجية البريطانية، التي أنفقت 370 ألف دولار على خدمات الشركة.
في غزة، قدمت الشركة تقنياتها للمساعدة في تحديد مواقع هواتف وأماكن مقاتلي حركة «حماس» الذين شاركوا في عملية «طوفان الأقصى». كما تلقت الشركة تمويلاً من وزارة الدفاع الأميركية لتطوير منتجات تسهم في تتبع وتحديد مواقع العمليات العسكرية لحركة «حماس» في القطاع.

المرتزق فيصل القاسم... حفلة التفاهة والإسفاف

نحن إزاء ظاهرة حديثة في الإعلام الشعبي كما تفرزه الحروب الحديثة: هنا يلقي الإعلام القنابل بدلاً من المعلومة، وينقضّ الإعلاميّ كالوحش المفترس على كل مَن يخاصمه الرأي والأهواء

بول مخلوف

في تغريدةٍ له على منصة إكس، أعلن فيصل القاسم عن عنوان حلقة الأمس من برنامجه «الاتجاه المعاكس» الذي تعرضه قناة «الجزيرة»: «هل ستودّع حركات المقاومة المونديال قريباً أم هي قادرة على الصمود؟». في الحلقةِ السابقة، استضاف فيصل القاسم «الخبير» العسكري فايز الدويري، ولسببٍ ما، لم يطرح سؤاله هذا على «الخبير» العسكري، الذي التصق وجهه بقناة «الجزيرة» من فرط ظهوره على شاشتها، محللاً عسكرياً ومختصّاً خبيراً في فنون الحرب.
فيصل القاسم وبرنامجه «الاتجاه المعاكس» غنيّان عن التعريف. نحن إزاء ظاهرة حديثة في الإعلام الشعبي كما تفرزه الحروب الحديثة، إذ يلقي الإعلام القنابل بدلاً من المعلومة، وينقضّ الإعلاميّ، كالمفترس، على كل من يخاصمه الرأي والأهواء.
ثمة قنابل تخلق دماراً هائلاً لحظة وقوعها فانفجارها، وأخرى تسحب الأوكسيجين ثم تنفجر. القنابل الحديثة تبدو مسلّية ومضحكة وعفوية، لكنّ انفجارها مسألة وقت، ودمارها الهائل الذي تخلّفه وراءها كذلك. والحروب الحديثة أنتجت أدواراً جديدة، ووظائف جديدة، وجنوداً جديدين، فيصل القاسم أحدهم. يُقال عنه، بالمصطلح الحديث الذي تفرزه الحروب الحديثة: مُرتزِق. والمرتزق، الذي يتنكر بصفة إعلاميّ، يزعم أنه يعد برنامجاً حواريّاً يطرح فيه إشكالاتٍ ومواضيع نقاش، غير أن البرنامج الحواريّ «الاتجاه المعاكس»، هو القنبلة الحديثة التي لطالما انفجرت، حتى كاد الاستوديو في عدد من المرات أن يصير حلبة مصارعة، فيه يلاكم الضيوف بعضهم بعضاً، وعبره تتم دعوة الناتو إلى قصف أوطان عربية كان أولها العراق، وسوريا ليست آخرها. يصنع المرتزق، فيصل القاسم، قنبلته من مواد البذاءة والتهريج والتتفيه، ثم يرميها على مواضيع ساخنةٍ راهنة وشائكة، ويترك جمهوره يتفرج على الأرنب الذي خرج من جيب الساحر لا من قبعته. هكذا، يجعل المشاهد العربي ينجر وراء البداهة، مهشّماً، بسخريةٍ بذيئة، أيّ توجّه معاكس ـ اتجاه معاكس حقيقيّ ـ للأيديولوجيا التي يبثها. فالبداهة، عند القاسم، تعني الانحياز إلى مَن هو مُسيطر على تفاصيل الواقع؛ بالتعريف السياسي يعني أميركا وحلفاءها، ويتعاطى مع المُسيطر بوصفه قوّة جبروتيةً خارقة، فيما كل من هو خارج محور الناتو، شرير وأبله وجب القضاء عليه فوراً. على هذا النحو، معتمداً التتفيه كوجهٍ من وجوه الترفيه، وهو أسلوب سياسيّ أفرزته أيضاً الحروب الحديثة، فإن حلقات «الاتجاه المعاكس» دائماً ما تسير في اتجاهين، وهي إستراتيجية متكررة ممجوجة: اتجاه يصبو إلى تصوير كل حجة معارضة للناتو ولإسرائيل على أنّها حجة سخيفة وطرحٌ عقيم، واتجاه آخر شعبوي، اعتباطي ساذج، يروم إلى تعويم الطرح البسيط، والمواقف المعلّبة الجاهزة، بهدف الإذعان للبداهة والاستسلام للأعداء. إنه الإسفاف.
يطرح فيصل القاسم سؤالاً كان محور حلقته الحوارية أمس فإذاً: هل ستودع حركات المقاومة المونديال قريباً أم هي قادرة على الصمود؟

فيصل القاسم
@kasimf
غداً في الاتجاه. المعاكس
على منصة الجز. يرة 360
هل ستودع حركات المقا.ومة المونديال قريباً
أم قادرة على الصمود؟

والحال، سيكون مجدياً لو يطرح سؤاله هذا على مجلس إدارة قناة «الجزيرة»، وعلى رؤساء غرف التحرير الذين يستقبلون، بحفاوة، فيديوهات لعمليات «القسام» العسكرية، ويشيدون بمقاومة «حزب الله» وبصواريخه. بوسعه أيضاً، لو أراد، أن يطرح سؤاله على أمير قطر ومعاونيه السياسيين، فهؤلاء كانوا وسطاء بين «حماس» وبين العدو، ويعلمون جيداً ما إذا كانت حركات المقاومة صامدة ومستعدة للصمود أم لا. لكن فيصل القاسم لا

البداهة بالنسبة اليه هي الانحياز الى المسيطر على تفاصيل الواقع

يريد جواباً. جلّ ما يريده هو حفلة أخرى من التفاهة والحوار (الإعلامي) المسف الرديء. عدا عن طرح المرتزق لسؤالٍ مغرض، هدفه إثارة البلبلة بعد مرور أكثر من عام على الصمود بوجه الإبادة والتطهير العرقي، لم يخف (المرتزق) السائل غرضه، في تشبيهه للحرب بالمونديال. أراد القاسم أن يبدو، كعادته، مهرجاً، غير أنّ «الدعابة» هذه المرة انقلبت عليه. فالمرتزق محق هذه المرة في تشبيهه الحرب بالمونديال. ذاك أنّ حركات المقاومة اليوم هي على شاكلة منتخبات كرة القدم في بطولة كأس العالم، إنها، أي حركات المقاومة، تحارب قوى العالم برمته، من دول كبيرة إلى دول صغيرة، عربية وغربية، مروراً بالتكنولوجيا والتقنية، وصولاً إلى إعلاميين ووشاة وجنود حرب ومرتزقة. إذا كان للإعلام العربيّ التابع لأنظمة الخليج، والغربيّ المقرون بأنظمة دوله المستعمِرة، من مهمةٍ أو وظيفةٍ، فهي استكمال للدور الإسرائيلي. الوجهة الآن واضحة واللعب بات مكشوفاً. استعانة المُرتزق بالمونديال كتشبيه للحرب العالمية التي نشهدها، يحثّ واحدنا على التعليق على الاستعارة المستخدمة، وعليه، إنّ حركات المقاومة التي يتساءل عنها المرتزق هم حرّاس مرمى بارعون، ومدافعون من الطراز الرفيع، مهما تغيّر حال الكرة وصارت تميل إلى الهجوم كجيشٍ أهوج لا يعرف سوى البطش والغزو، يبقى أنّ حركات المقاومة الذي يتساءل المرتزِق عنها، بالمدافعين والحراس لديها، تمنع الاستحواذ وتصدّ السيطرة.
مشاهدة فيصل القاسم وبرنامج «الاتجاه المعاكس»، هي بشكلٍ ما تمرين على تقبّل وجود إسرائيل بيننا. وهذا لن يحدث طالما أننا نقاطع البضائع الإسرائيلية، ولا سيما أن أعيننا مصوبة على إنجازات المقاومة في الميدان، في الميادين كافةً.

(نهاد علم الدين)

الإعلام الصهيوني مروّجاً للسرديّة التوراتيّة: جنوب لبنان... شمال «إسرائيل»

رضا صوايا

في العقل الصهيوني العميق، فإنّ الحرب على لبنان هي مقاومة لطرد المحتل اللبناني! هم المحرّرون ونحن مغتصبو الأرض. لا قيمة للقانون الدولي ولترسيمات الحدود الاستعماريّة التي انتزعت منهم «حقهم الموروث دينياً». بعلم نفسٍ عكسي، تحوّلت أدوار أطراف الروايةً، لتقترن التسمية بالفعل، ويصبح جيش «دفاع» إسرائيلي، يدافع عن أرضه المحتلة... في جنوب لبنان.
هذا المنطق التوراتي ليس بالجديد، وأطماع الصهاينة في لبنان تعود إلى ما قبل تأسيس دولة لبنان الكبير. الطارئ أنّ هذه العقليّة التي لم تخفت يوماً، عادت لتطفو إلى السطح علناً، وأصبحت المجاهرة بها متكررة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بعدما كانت الوقائع على الأرض تعمل على تحقيق هذه الأجندة وخصوصاً في فلسطين المحتلة، ولكن تحت ذرائع أخرى. الخيط الوهمي الفاصل بين الديني والسياسي في الكيان تبخّر، واللعب أصبح على المكشوف.
في ظرف شهر تقريباً، نشرت جريدة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية مقالين تناولا بشكل واضح «حقّ» إسرائيل التاريخي في لبنان. المقال الأول (عادت الصحيفة وحذفته لاحقاً) نشر مطلع الشهر المنصرم وحمل عنوان «هل لبنان جزء من الأراضي الموعودة لإسرائيل؟». سرح هنا الكاتب بمخيلته الخصبة، استناداً طبعاً إلى نصوص دينية توراتية، ليقفز إلى مرحلة ما بعد الحرب ويتحدث عن كيفية تنظيم «حياتنا اليوميّة» في جنوب لبنان، من زرع وريّ وحصاد. تخطى الكاتب الحرب، وانتقل إلى التركيز على شؤون الحياة وكيفية إدارتها.
وقبل أيام، عادت الصحيفة إلى النغمة ذاتها، لكن مع فروقات بسيطة، لا تؤثر في الجوهر. بعدما أتى عنوان المقال الأول بصيغة الاستفهام، وشمل لبنان بأكمله ضمن الملكيّة التاريخية «المشروعة» لإسرائيل، أتى المقال الثاني محصوراً أكثر جغرافياً بمنطقة الجنوب، لكن بصيغة الجزم والتأكيد. عنوان المقال الأحدث هو «جنوب لبنان هو في الواقع شمال إسرائيل». إذاً هنالك وقائع. أما هوية كاتب المقال، مايكل فرويند، فلافتة أيضاً في رمزيتها كونه عمل سابقاً كنائب لمدير الاتصالات في مكتب نتنياهو. يبدأ فرويند مقاله بمهمة تثقيفية يعتبرها ضرورية لمن خانته الذاكرة أو المعرفة، مشيراً إلى أنّه «بينما تقاتل قوات الدفاع الإسرائيلية لتطهير جنوب لبنان من إرهابيي «حزب الله»، فمن الجدير تسليط الضوء على حقيقة تاريخية مثيرة للاهتمام، يبدو أنّ كثيرين نسوها». بالنسبة إليه، فإنّ «الحدود الحالية بين إسرائيل ولبنان لا يزيد عمرها على قرن وهي مصطنعة بالكامل» منذ زمن الاستعمار. ويرى أن وجود «حدود دوليّة بين الدولة اليهودية وجيراننا إلى الشمال، جعلنا نعتبر أنّ هذا هو الوضع الذي كان عليه الأمر دائماً، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه». إذاً، فالحدود قابلة للتغير في المستقبل ليست واقعاً حتمياً ومكرسة دولياً.
الحقيقة التي نسفها الاستعمار هي أنّ «جنوب لبنان هو في الواقع شمال إسرائيل، من الناحية التاريخية، وجذور الشعب اليهودي في المنطقة عميقة». وفي مسحة واقعية يلفت إلى أنه «سواء كان من الممكن أو ينبغي أن تترجم هذه الحقيقة الآن إلى واقع سياسي، فهذه مسألة أكثر تعقيداً، ولكن لا يمكن إنكار ارتباطنا بالأرض». بعد هذه المقدمة العامة، يعدّد فرويند بعضاً من «الحقائق» التي يعتبر أنها تثبت «حقّ» إسرائيل في جنوب لبنان: «في الواقع، في العصور التوراتية، كان جنوب لبنان جزءاً واضحاً من أرض إسرائيل. يقول سفر التكوين (10:19)، «وكانت حدود كنعان تمتد

يذكر منظمة «عوري تسافون» التي تروج للاستيطان في الجنوب

من صيدا نحو جرار إلى غزة، ثم نحو سدوم وعمورة وأدمة وتسيبويم إلى لاشع»». ويعود ليشدد على أحقية إسرائيل بصيدا مرتين أخريين عبر نصوص توراتية، إحداهما بتطرقه إلى سفر يشوع (13: 6) الذي «يذكر صيدا صراحة على أنها موعودة للشعب اليهودي، ويقول أيضاً (19: 28) إنّ حدود سبط آشير امتدت إلى صيدا».
لم ينته فرويند من صيدا بعد. ينتقل من التوراة إلى الإركيولوجيا، حيث «يمكن العثور على أدلة أخرى على الارتباط اليهودي بالمنطقة في مختلف الأماكن المقدسة ومقابر الصالحين في جنوب لبنان». ويذكر في هذا السياق مقام «زبولون» في عاصمة الجنوب «الذي كان لقرون طويلة محجّاً لليهود من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها» كما واحتضان المدينة أحد أقدم المعابد اليهودية في العالم في حارة اليهود، يعود تاريخه إلى حوالى عام 833. كذلك، يذكر وجود مقام «اهولياب، بن أخيسامك» في بلدة سجد.
وفي خاتمة المقال، يذكر الكاتب منظمة «عوري تسافون» التي تروج للاستيطان في جنوب لبنان. ويلفت إلى أنه «على الرغم من أنّ بعضهم قد ينظر إلى هذه الفكرة (أي الاستيطان في جنوب لبنان) باعتبارها فكرة بعيدة المنال، فمن الجدير أن نتذكر أنه قبل قرن واحد فقط، كانت فكرة الدولة اليهودية ذات السيادة بعيدة المنال أيضاً. ففي نهاية المطاف، تميل أحلام اليوم إلى التنبؤ بواقع الغد، وخصوصاً في الشرق الأوسط».

هوامش على دفتر «الطوفان»

«أيام قرطاج» ترفع لواء المقاومة

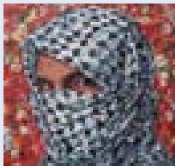
تونس ــ نورالدين بالطيب

تخصّص إدارة مهرجان «أيّام قرطاج المسرحيّة» في دورته الخامسة والعشرين، التي ستنطلق يوم 23 تشرين الثاني (نوفمبر) في العاصمة التونسية، ندوة بعنوان «المسرح والإبادة والمقاومة: نحو أفق أنسيّ جديد». تأتي هذه الندوة كفعل مقاومة في وجه الإبادة وثقافة المحو والاغتيال، وتمتد على مدار ثلاثة أيّام، بمشاركة نخبة من الباحثين في فنون الفرجة والأنثروبولوجيا من تونس وخارجها، تحت إشراف الأكاديمي منير السعيداني، المتخصّص في علم الاجتماع الثقافي والأنثروبولوجيا. وستستحضر الندوة مأساة إبادة الفلسطينيين المستمرة منذ نكبة 1948، وصولاً إلى العنف والإجرام المنهجين اللذين تشهدهما غزّة منذ أكثر من عام. وجاء في بيان تقديم الندوة: «في غزّة، ومنذ تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023، نشهد حروباً مستدامة تسعى إلى إلغاء الثقافات الإنسانية المعاصرة، ولم تنحصر في البوسنة وكرواتيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديموقراطية ودارفور والسودان وغيرها، وتصاعداً إجرامياً صهيونياً غير مسبوق، عبر المجازر المتكررة ضدّ الأطفال والنساء والشيوخ، والغارات الجويّة والبريّة المستهدفة للبيوت والمدارس والمستشفيات والمواقع الأثرية والمعالم والمؤسسات الدينية والثقافية والفنيّة والأكاديمية التي سُويت بالأرض. لقد ارتكب الغزاة الصهاينة لأرض فلسطين، منذ ما قبل فرض وجود الكيان الصهيوني بآلة الحرب والتقتيل والدمار والدعم الاستعماري الإمبراطوري العالمي، المجزرة تلو الأُخرى، وجريمة الإبادة الجماعية والمكانية والإثنية والثقافية تلو الجريمة من دون رادع حقيقي فعّال. وفي مواجهتهم لهذا العدوان المريع، ينوب الفلسطينيون على الإنسانية في هذه التجربة المريرة، ويتحمّلون وقعها، وهو ما يستوجب تعميق التفكير وتجذير الفعل في مجال الفن المقاوم». تقترح الندوة في هذا المناخ الإجرامي الذي فرضه الكيان الصهيوني ضرورة وجود مسرح مناهض للإبادة ويؤكّد بيانها على «ضرورة وجود مسرح مناهض للإبادة أكثر من أيّ وقت مضى، بحيث يندرج في أفق هو من طبيعة إنسانية جديدة، تعمل على إعادة تأسيس الفكر المدافع عن الإنسانيّة الحرّة. ففي المسرح، وعلى الركح ثمة حوار ومقارعة للرأي بالرأي، ومواجهة للإرادة بالإرادة، ومغالبة للتسلّط بالهزل، وقلب لمسار المصير «المحتوم»، أساسه ذوات حرّة تصنع مصائر مُختارة. وهو في هذا يستمد مادته من روافده في الآداب الفصحى والشعبيّة، وفي الفنون القديمة والجديدة ومن علوم الإنسان والمجتمع ومن الفلسفات. بهذا المعنى، لا يمكن للمسرح أن يضطلع بهذه المهمة إلا إذا أسهم في كسر القطيعة ما بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والفن، باعتبارها خلاصة معارف البشر عن أنفسهم ماضياً وحاضراً وتطلعاً إلى المستقبل، وباعتباره هو مِصْهَراً للفنون والآداب والمعارف المهتمة بالإنسان والمجتمع». ستتناول الندوة أربعة محاور كبرى هي: الخصوصيات الجمالية لممارسة مسرح الإبادة ومسرح المقاومة في مختلف المجتمعات وخلال الزمن الاستعماري والرأسمالي الاستهلاكي، وثانياً، وضع الدمار والإبادة على الخشبة وتحويلهما إلى مشهد مسرحي، وثالثاً علاقة الفن المسرحي بعلوم الإنسان والمجتمع التي تخوض في ذاكرات الإبادة والمقاومة والصناعة التاريخية الاجتماعية للهويّات، ورابعاً مسرح الإبادة والمقاومة وابتداع المستقبلات الممكنة. يذكر أنّ مهرجان «أيّام قرطاج المسرحية» كان قد ألغى دورته في العام الماضي «تضامناً مع الشعب الفلسطيني واعتباراً للأوضاع الإنسانية الحرجة التي يشهدها قطاع غزّة والأراضي الفلسطينية المحتلة كافة جراء العدوان الصهيوني الغاشم».



(محمد قاسم ــ هولندا)

علّي الكوفيّة



أعلنت وزارة الثقافة الفلسطينية أخيراً، عن إدراج الكوفيّة الفلسطينيّة على قائمة التراث غير المادي التابعة لـ«منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة» (إيسيسكو). جاء ذلك في مناسبة يوم الكوفيّة الوطني، إذ صرّح وزير الثقافة الفلسطيني، عماد حمدان أنّ: «الكوفية الفلسطينية باتت رمزاً لهويتنا الوطنية (...) وتحكي قصة التمسك بالأرض والكفاح الفلسطيني»، ووصفها بأنّها «الشاهد الصادق على النضال الطويل للشعب الفلسطيني، وانتشارها دليل على تكاتف أطياف المجتمع من أجل الحريّة على مدار عقود من الزمن». ويعود إحياء «يوم الكوفيّة» إلى قرار اتخذته وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عام 2015، حيث يتوشّح الطلبة ومديرو المدارس والمعلمون والموظفون بالكوفيّة، ويرفعون الأعلام الفلسطينية.

اليونسكو: لحماية تراث لبنان



بعد صدور بيانات عدة من الحكومة اللبنانية والمنظمات الثقافيّة والاجتماعيّة في لبنان، للضغط على المجتمع الدولي ومنظمة اليونيسكو من أجل حماية المواقع الأثرية والتراثية في لبنان من العدوان الصهيوني، أعلن وزير الثقافة محمد وسام المرتضى، أنّ «منظمة اليونسكو منحت لبنان الحماية المعزّزة لأربعة وثلاثين موقعاً أثرياً فيه، بناءً على الطلب الذي كانت الحكومة اللبنانية قد وجّهته إليها». كما علم أنّ لجنة اليونيسكو تنظر حالياً في طلب تمويل قدّمته الحكومة اللبنانيّة لترميم المواقع المتضرّرة جرّاء العدوان الصهيوني. ويشكّل هذا الإجراء الصادر عن «اليونيسكو» ضمانة مهمّة للحفاظ على الإرث اللبناني الوطني.

«بن آند جيري» تحبّ فلسطين



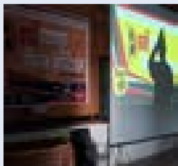
في بيانها الأخير، أعلنت شركة بيع المثلجات الأميركية، «بن آند جيري»، عن رفع دعوى قضائيّة ضد شركتها الأمّ «يونيليفر»، متهمةً إيّاها بمنعها من التعبير عن دعمها للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لإبادة جماعيّة ممنهجة على يد الاحتلال الصهيوني. تأتي هذه الدعوى نتيجة لتوترات طويلة الأمد بين «بن آند جيري» و«يونيليفر». في عام 2021، أعلنت «بن آند جيري» أنّها ستتوقف عن بيع منتجاتها في الضفة الغربية المحتلة، مشيرةً إلى أنّ التعامل مع كيانٍ محتل لا يتوافق مع قيمها. ثمّ فوجئت لاحقاً بأنّ شركتها الأم لا تزال تبيع منتجاتها في الأراضي المحتلة. وفي ذلك الوقت، رفعت «بن آند جيري» دعوى قضائيّة ضد «يونيليفر»، انتهت بتسوية مرضية للطرفين. وفي بيانها الأخير، أشارت «بن آند جيري» إلى أنّ «يونيليفر» انتهكت شروط تسوية عام 2022 التي ظلّت سريّة، والتي تلزمها باحترام استقلالية «بن آند جيري» في ما يتعلق بمهمتها الاجتماعية. وأضافت: «حاولنا مراراً التحدث علناً لدعم السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، ولكن «يونيليفر» أقدمت على إسكات جميع تلك المحاولات».

ميرزا وحيد: قاطعوا إسرائيل



عارض الروائي البريطاني ذو الأصول الهنديّة، ميرزا وحيد، إدراج الفيلم المقتبس عن روايته «المتعاون» (إخراج ترافيس هودجكينز)، ضمن برنامج مهرجان «تموز شومرون السينمائي» الذي يُقام في مستوطنة «آرييل» الواقعة في الضفّة الغربيّة المحتلة. تأتي هذه المعارضة بعدما وقّع وحيد على تعهّد عالمي يدعو إلى مقاطعة «إسرائيل» ثقافياً. وقد انضمّ إلى توقيع العريضة، أكثر من خمسة آلاف كاتب وناشر من دول متعدّدة حول العالم. وأشار وحيد إلى إدراج الفيلم المقتبس عن روايته في المهرجان بأنّه «سيعرض في مستوطنة غير شرعية»، كما أوضح أنّه لم يكن له أي دور في قرار إدراج الفيلم ضمن تشكيلة المهرجان، معرباً عن خيبة أمله بسبب عدم التشاور معه مسبقاً. ومع اعترافه بعدم قدرته على التحكّم في قرارات منتجي الفيلم، أكّد وحيد على أنّه لن يشارك في أي أنشطة ترويجية للفيلم، إلّا إذا تم سحبه من المهرجان. وأشار الروائي إلى أنّ «المقاطعة تمثل إعلان نوايا بعدم التعاون مع أنظمة القمع والعنف، وتعد وسيلة فعّالة للتضامن مع القضيّة الفلسطينيّة». يُذكر أن موقف وحيد يتأثر بتجربته الشخصية في فلسطين، إذ سبق أن زارها لحضور «مهرجان فلسطين للأدب»، وشهد بنفسه مظاهر الفصل العنصري الممنهج الذي يعانيه الفلسطينيون، وأشار خلال تلك الزيارة إلى الفوارق الكبيرة في الأرض والمياه والسكن والتنقل بين أصحاب الأرض والصهاينة المستوطنين.

أطفال فلسطين الشهداء ولو في الهند



بعد تخصيص دورته التاسعة لإحياء ذكرى الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا بوحشيّة على يد الاحتلال الصهيوني، تعرّض مهرجان «أودايبور السينمائي»، الذي استمر ثلاثة أيّام في الهند، لمضايقات من قبل منظمة هندوسية متطرفة تسمّى «منظمة التطوع الوطنية». في اليوم الثاني من المهرجان، الذي تنظمه جمعيّة «سينما المقاومة» بالتعاون مع جمعيّة «أودايبور السينمائية»، ويُقام في كليّة الطب التابعة لجامعة «آر أن تي» في مدينة أودايبور، أُجبر منظمو المهرجان على تغيير مكان الفعالية، بضغط من المنظمة الهندوسية المتطرفة على الجامعة، رغم حصول المنظمين مسبقاً على تصريح كتابي مدفوع الرسوم لإقامة المهرجان. وفي تصريح رسمي للجمعيّة المنظمة للمهرجان، أشار المنظمون إلى أنّهم تعرضوا للاستجواب من قبل أفراد تابعين لـ«منظمة التطوّع الوطنية» في مكتب عميد كليّة الطب. وتمثل اعتراض المنظمة الأساسي على إهداء المهرجان إلى أطفال فلسطين. وطالب أفراد المنظمة ممثلي الجمعيّة بتقديم اعتذار رسمي والتراجع عن إدانة الإبادة الجماعيّة. وبعدما رفض المنظمون الامتثال لهذا المطلب، تعرّضت إدارة الكليّة للترهيب من قبل أفراد المنظمة، ما أجبرها على طلب نقل فعاليات المهرجان إلى خارج الجامعة.

علی بالي



أسعد أبو خليل

في وثائق ويكيلكيس من حرب تموز، يُسدي بطرس حرب وإلياس المرّ النصح للعدوّ الإسرائيلي عبر الوسيط الأميركي. المرّ يريد حصر القصف الإسرائيلي بالمناطق غير المسيحيّة، فيما كان بطرس حرب يريد توغلاً برّياً من الإسرائيليّين. محظوظ الإسرائيلي بناصحيه الخُلّص من ساسة لبنان. في هذه الحرب، يشنّ العدوّ حرباً على الشيعة. وفي هذا، يريد العدوّ أن يستميل غير الشيعة من الرأي العام اللّبناني مستفيداً من سنوات من الحرب السياسية والطائفيّة التي رعتها أنظمة الخليج في سوريا ولبنان ضدّ المقاومة اللبنانيّة. في هذه الحرب، يأمل العدوّ أن يكسب تعاطفاً سنياً ودرزيّاً ومسيحيّاً ضد المقاومة. طبعاً، الحزب خسر كثيراً باستهتاره بتحالفه مع «التيّار» الذي شكّل أكبر سندٍ له في حرب تمّوز. تبدو المقاومة الشيعيّة وحيدة في هذه الحرب، إلّا من بعض الحلفاء. طبعاً، الصهيونيّة خطر على كل العرب وعلى كل سكّان المنطقة منذ الثلاثينيّات عندما بدأ التآمر والإرهاب الإسرائيليَّين. وشارك النظام السعودي والإماراتي أجندة العدوّ في الحرب ضدّ الشيعة منذ اغتيال الحريري، وهي نجحت في كسر هالة التأييد التي كان الحزب يحظى بها بعد حرب تموز. لكنْ لم تنجح الخطة الإسرائيليّة بالكامل: صحيح أنّ هناك أصواتاً مُجاهِرة بمناصرة إسرائيل واعتناق موقفها (كتائب وقوات وتغييريّون وثوّار وسياديّون)، لكنّ وحشيّة إسرائيل تنجح دائماً في ترسيخ العداء العربي ضدّ الصهيونيّة. هناك محاولات إسرائيليّة لزرع الشقاق الطائفيّ بين النازحين والسُّنّة والدروز، لكنّ الحوادث محدودة (لاحظوا استثمار الإعلام الإسرائيلي العميل في السعودية والإمارات ولبنان في هذه الحوادث). ثمّ: استعداء الشيعة بهذه الصورة المفضوحة وتهديد أحيائهم وقُراهم ومُدنهم سيضمن أنّ الشيعة المقاومين سيقاتلون بأظفارهم ضدّ المحتل. يعلمون أنّ هزيمتهم ستكون هزيمة تاريخيّة تُضاف إلى تاريخ كربلائيّ مخضب بالدماء. في هذه الحرب، نلاحظ أنّ شيعةً علمانيّين تحوّلوا نحو دعم المقاومة بعد خصام معها (شخصيّات وكُتّاب). ليس من بديل شيعي مقبول يمكن أن ينافس خيار الثنائي في المقاومة. في عام 1982، كان الإقطاع الشيعي مهيّأً لتسلّم دوره من الإسرائيلي. باءت الخطة بالفشل. النصر أو الهزيمة ستكون تاريخية.



الأخبار al-akhbar

صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير: ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول: وفيق قانصوه

مجلس التحرير: أمل الأندري، محمد وهبة، وليد شرارة، دعاء سويدان، جمال غصن، حسين سمور

المدير الفني: صلاح الموسى

المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن

تلفاكس: 01759500 01759597

ص.ب 113/5963

 /AlakhbarNews

 @AlakhbarNews

 /AlakhbarNews

الإعلانات: الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

التوزيع: شركة الأوائل 03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15

الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com